تقييم استراتيجيات إصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

د. محمد سعيد يوسف قطارة *

* **د. محمد سعيد يوسف قطارة** – مصلحة الجمارك المصرية – وزارة المالية – حاصل على دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد- جامعة القاهرة، وله اهتمامات بحثية فى الاقتصاد القياسى، والتحليل الاقتصادى.

Email: Mohammed.Kattara@Yahoo.Com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم استراتيجيات إصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد أهم ملامح وسياسات الاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى تقييم وقياس مدى نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق التحول الهيكلي خلال الفترة ٢٠٠٧– ٢٠٢٠. وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي بما يتضمنا من أدوات التتبع وبعضٍ من أدوات التحليل الكمي النوعي، والمقارنة للظواهر والعلاقات ذات الصلة بظاهرة الاختلالات الهيكلية. وتوصلت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت نجاحًا نسبيًّا في معالجة الاختلالات عندما تراجعت العلاقة بين الأداء الاقتصادي وأسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن مستويات الارتباط لا تزال مرتفعة من الناحية النسبية مما يدل على انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة، وتباطؤ عملية التحول الهيكلي على المستويات الداخلية والخارجية.

الكلمات الدالة: استراتيجيات إصلاح الاختلالات الهيكلية، استراتيجية التنويع الاقتصادي.

ABSTRACT:

The study aims to evaluate the strategies for reforming the structural imbalances in the economies of the Gulf Cooperation Council countries, and to identify the most important features and policies of the structural imbalances, in addition to evaluating and measuring the extent of the success of the economic diversification strategy in achieving structural transformation during the period 2007-2020. The study relied on the descriptive and analytical approach, including them from tracking tools and some qualitative quantitative analysis tools, and comparison of phenomena and relationships related to the phenomenon of structural imbalances. The study concluded that the Gulf Cooperation Council countries have achieved relative success in addressing imbalances when the relationship between economic performance and oil prices in global markets declined, but the levels of correlation are still relatively high, which indicates the low efficiency of the economic policies followed, and the slowdown in the structural transformation process on the internal and external levels.

Keywords: Reform strategies, Structural Imbalances, Economic Diversification Strategy.

المقدمة:

تعد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من الاقتصادات التي تتميز بوفرة مواردها الطبيعية نتيجة لزيادة الاكتشافات النفطية منذ ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم، وبالتالي أصبحت هذه المعطيات على صعيد الاقتصاد الكلي محركًا رئيسيًّا لمعدلات النمو الاقتصادي، ومصدرًا مهمًّا للدخل القومي، وأداة مهمة لزيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

ولعل من أهم ما تتسم به اقتصادات دول المجلس ما تعانيه كونها اقتصادات ريعية تعتمد على مورد أحادي كلما تزايد أدى إلى ارتفاع مستويات الضغوط على الهياكل الإنتاجية والقطاع الخارجي بشكل تتفاقم معه الاختلالات الهيكلية، وارتفاع التشوهات العالقة في جانبي الاقتصاد الكلي والجزئي.

وقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي- كمثيلاتها من البلدان النفطية في العالم- تحديات اقتصادية ومالية واسعة منذ ارتباط السياسات الاقتصادية لديها بأسعار النفط العالمية التي خلفت وراءها جمودًا في الهياكل الاقتصادية، وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وارتفاع مستوى حساسية اقتصادها للصدمات الاقتصادية والمالية العالمية، ومن ثم سعت الحكومات المتعاقبة إلى تخفيف الصفة الريعية للاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي ذي مصادر دخل متنوعة، وذلك من خلال الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، أو بالاعتماد على الدور الحكومي في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل ضمن إطار عام يشكل أهدافًا اقتصادية واجتماعية معلنة.

ولقد خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات حثيثة نحو التطور الاقتصادي منذ فترة طويلة، فكانت استراتيجية التنويع الاقتصادي ومفرداتها المتبعة بدول المجلس قوام هذا التحول إلى تنويع هياكلها الإنتاجية، والقطاع الخارجي، ومصادر الدخل القومي، وزيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورغم وجود العديد من نقاط الضعف داخل الاقتصاد الخليجي، إلا أنه حقق تقدمًا ملموسًا في عملية التحول الهيكلي خلال العقود الماضية.

وفي هذا الإطار تستهدف هذه الدراسة تقييم استراتيجيات إصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد ملامح وسياسات الاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى تقويم مدى فاعلية دور استراتيجية التنويع الاقتصادي نحو التحول الهيكلي القائم على توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد القومي، ومحاولة تنويع مصادر الدخل اعتمادًا على تنمية القطاعات غير التقليدية.

١. مشكلة الدراسة

وتتمثل في أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد– بشكل كبير– على الاكتشافات النفطية في ترسيخ قواعد اقتصادها القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ورغم أن حكومات دول المجلس بذلت العديد من الجهود المضنية لكي تتخلى عن هذا المسار من السياسات والبرامج الاقتصادية المدعومة من القطاع النفطى، إلا أن تلك المساعي تسير بشكل بطيء، ولم تتوافق نتائجها مع إمكانياتها المادية والطبيعية نتيجة أن المسار الاقتصادي المتبع لم ينجح نسبيًا في القضاء على الاختلالات الهيكلية، وإحداث تنويع ومرونة في الهياكل الاقتصادية الجديدة تمكنها من التصدي للصدمات الاقتصادية والمالية العالمية.

٢. أهمية البحث

إن دراسة هذه الظاهرة لهذه الحالة تكتسب أهمية بالغة نظرًا لدور بلدان مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي؛ وذلك من خلال تعزيز الاستقرار الدولي سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية لكون وضعية هذه الدول تمكنها من التخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي، وإرساء قواعد النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، حيث يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ١.٦٤ تريليون دولار أمريكي بما يمثل ٤% من حجم الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى أن دول المجلس تنتج ما يقرب من ١٧.٢ مليون برميل يوميًا بنسبة ٢٢.٨% من الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن هذه المعطيات تمكنها من التحكم في عوامل العرض والطلب لإنتاج النفط في الأسواق العالمية.

بناءً على ما تقدم تسعى هذه الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده "**ما هي الآليات الاقتصادية التي تصحح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي؟**"، وانطلاقًا من الرغبة في الإجابة على التساؤل الرئيسي تتعين الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتضافر فيما بينها لتكوّن إجابة كاملة على التساؤل الرئيسي، وهي:

- ما هي السياسات المتبعة لإصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هو دور استراتيجية التنويع الاقتصادي في الحد من الاختلالات الهيكلية؟

- ما هي طبيعة التحديات التي تقف عائقًا أمام الاستراتيجيات المتبعة لإصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي؟

٣. هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم استراتيجيات إصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد أهم ملامح وسياسات الاختلالات الهيكلية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٠م، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للاختلالات الهيكلية، ثم تقييم الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون، والسياسات المتبعة للحد من الاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى تحليل ملامح تلك الاختلالات، مع تقييم استراتيجية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

٤. فرضية البحث

تم وضع فرضية الدراسة في ضوء الفكر الاقتصادي والدراسات التطبيقية التي تتعلق بالاختلالات الهيكلية، والاستراتيجيات المتبعة في إصلاح تلك الاختلالات، وعليه تقوم الدراسة باختبار فرضية أساسية وهي:" **أن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة ذات تأثير معنوي في الحد من الاختلالات الهيكلية وإحداث تنويع اقتصادي في الهياكل الاقتصادية باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي**".

٥. منهجية البحث

اعتمدت الدراسة في ذلك على تبني المنهجين الوصفي والتحليلي بما يتضمناه من أدوات التتبع والتحليل الكمي النوعي والمقارن للظواهر والعلاقات ذات الصلة بظاهرة الاختلالات الهيكلية، لاسيما تلك التي توضح واقع الاختلالات الهيكلية، وتقييم وقياس مدى فاعلية الجهود الحكومية التي بذلت في تحقيق التحول الهيكلي في اقتصاداتها، وكذلك تشخيص أهم الإشكاليات المرتبطة بطبيعة الهيكل الاقتصادي.

بناءً عليه جاءت الدراسة ضمن ثلاثة محاور رئيسية وخاتمة:

يقدم **الجزء الأول** المفاهيم المختلفة للاختلالات الهيكلية، والمصادر الرئيسية لعدم التوازن الاقتصادي، وإطارًا عمليًا لتحليل هذه الاختلالات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية.

ويتطرق **الجزء الثاني** من الدراسة إلى تحليل الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال عقد التسعينيات وأوائل الألفية، وتقييم تعاملها مع الصدمات الدولية التي شهدتها خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى السياسات المتبعة للحد من تفاقم الاختلالات الهيكلية.

في حين **يتناول الجزء** الثالث من الدراسة تقييم استراتيجية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نفذتها تلك البلدان في المجالات الإنتاجية والقطاع الخارجي، والجهود المبذولة على صعيد البيئة المؤسسية الداعمة للحد من الاختلالات الهيكلية خلال العقدين الماضيين، وطبيعة التحديات التي لا تزال قائمة جراء هذه الاختلالات.

وفي **الجزء الرابع** تختتم الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات على صعيد السياسات المقترح تبنيها لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وزيادة مستويات مرونة الهيكل الاقتصادي لكي تتعامل الدول الخليجية مع الصدمات الاقتصادية بكفاءة، وتطور من مستويات استقرارها الاقتصادي.

أولًا: مفاهيم أساسية للاختلالات الهيكلية

١. الإطار النظري للاختلالات الهيكلية

يعد مفهوم الاختلالات الهيكلية من المفاهيم محدودة الاهتمام والشيوع في الأدبيات والدراسات الاقتصادية، وهو ما يصاحبه ندرة في التعريفات، ومزجها بالعديد من المفاهيم الأخرى؛ وذلك لكون الاختلالات الهيكلية من الظواهر التي تفاقمت مفرزاتها السلبية، وانعكست على مجريات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية وبخاصة النفطية منها؛ لأن هذا النوع من الاختلالات يتسم بطابع الديمومة والاستمرارية، ويجعل أي اقتصاد أكثر حساسية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية والإقليمية.

ولقد اكتسبت ظاهرة الاختلالات الهيكلية أهمية بالغة على المستوى الدولي في ظل التداعيات المتلاحقة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية منذ منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، وتزايد هذا الاهتمام عقب وقوع الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧– ٢٠٠٩م،

وأزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وبالتالي سعى العديد من المؤسسات الدولية إلى الحد من الاختلالات الهيكلية، ومعالجة انعكاساتها السلبية على مجريات النشاط الاقتصادي؛ وذلك من خلال تبني العديد من البلدان النامية عددًا من السياسات والاستراتيجيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وقد استخدمت هذه البلدان عددًا من المعايير لتقييم مدى نجاح أو إخفاق هذه البرامج في تحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزيز مواطن القوة، وتقليص نقاط الضعف داخل الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى وضع التدابير الاحترازية، ومدى كفاءتها في مواجهة الصدمات الاقتصادية، والتحوط ضد المخاطر، وتقليل مستويات الانكشاف الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للاختلالات الهيكلية، فإن المفهوم الأوسع انتشارًا على مستوى الدراسات التجريبية والنظرية هو الذي يعرفه Sudhir K. Thakur (2012) بأنه عدم التوازن بين النسب والعلاقات للعناصر المكونة للاقتصاد القومي بشكل لا يمكِّن الدولة من تجنب الأزمات المالية والاقتصادية، والحد من التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي، حيث تؤدي هذه الاختلالات إلى زيادة مستويات عدم التيقن، وتثبيط الاستثمار، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤثر هذه المعطيات سلبيًّا على أداء السياسات والبرامج المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة.

وبالرغم من أن الهياكل الاقتصادية للبدان النامية والمتقدمة تتسم بالديناميكية والتغيرات الجوهرية، إلا أن التحدي الرئيسي أمام البلدان البترولية بصفة خاصة يكمن في التقليل من سيطرة القطاع النفطي على أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك لكي تحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وترفع من قدرة النظام الاقتصادي على مواجهة الأزمات والصدمات الدولية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول ومشتقاته في الأسواق العالمية.

ومن المفاهيم الأخرى للاختلالات الهيكلية التعريف المتداول في متن بعض الأوراق البحثية لـ George Pertrakas (2008)، والذي يختزل هذه الظاهرة في القول بأن الهيكل الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص التي يتميز بها اقتصاد ما خلال فترة زمنية محدودة تمكنه من تحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي، وتجعله أكثر مرونة في امتصاص الصدمات التي يتعرض لها من خلال تطوير القطاعات غير التقليدية، وتنويع مصادر الدخل القومي.

وقد اهتم العديد من المؤسسات الدولية والتكتلات الإقليمية والعالمية مؤخرًا بتبني مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية للحد من الاختلالات الهيكلية، ولعل أهمها الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومجلس الاستقرار العالمي.

فعلى صعيد صندوق النقد الدولي حددت معاهدة بريتون وودز ١٩٤٤م المعايير الاقتصادية التي يتعين على الدول اتباعها لعلاج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها العديد من البلدان النامية والمتقدمة، بالإضافة إلى إقرار دول الحلفاء قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بضرورة بناء نظام اقتصادي دولي يساعد على تعزيز التعاون بين دول العالم، وتهيئة سبل التشاور للحد من المشكلات النقدية الدولية، والعمل على التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية (Micheal and Barry, 1993).

ومن الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي لديه مجموعتان رئيسيتان من السياسات والبرامج الإصلاحية، وهما على النحو التالي:

- **برنامج التثبيت الاقتصادي**

ويهدف إلى تصحيح الاختلالات المالية الناتجة عن ارتفاع مستويات الطلب المحلي والخارجي في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك من خلال استخدام بعض أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية للتحكم في العجز بميزان المدفوعات، والحد من معدلات التضخم، وتشجيع الاستثمار الخاص بشقية المحلي والأجنبي (Michael and Miguel, 1999).

- **برنامج التصحيح والتعديل الهيكلي**

لقي برنامج التصحيح والتعديل الهيكلي انتشارًا واسعًا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم لما يسعى إليه من الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها أي اقتصاد ما بعد تثبيت مستويات الاختلالات الهيكلية داخل أروقة الاقتصاد القومي في المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية بتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع ترشيد الإنفاق الذي يحض على زيادة الإيرادات العامة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة القطاع العام، والترويج لسياسة الخصخصة داخل المؤسسات الحكومية والعامة (Sulaiman, 2014).

أما البنك الدولي فيتبنى برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى الحد من العجز في الحساب الجاري لدولة ما إلى مستوى لا يتجاوز التدفقات الرأسمالية الاعتبارية الواردة، وذلك من خلال تحرير التجارة والاقتصاد، وتطبيق برامج الخصخصة، واتباع سياسات التوجه نحو التصدير، وبالتالي فإن سياسات التكيف الهيكلي تسعى إلى المواءمة بين الوضع الحالي للاقتصاد القومي

والتغيرات التي تطرأ على الأجندة الحكومية (Ibtissam, 1999)، والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال الأهداف التالية:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تشجيع الصناعة المحلية والتصديرية.
- السيطرة على معدلات التضخم.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.
- تعبئة الموارد المحلية.

وعلى صعيد تضافر الجهود المؤسسية، فقد تعاون صندوق النقد الدولي مع مجلس الاستقرار المالي العالمي من أجل تطوير آلية الإنذار المبكر (IMF-FSB Early Warning Exercise) لكشف الاختلالات الاقتصادية والمالية، وتستند هذه الآلية على عدد من نماذج الإنذار المبكر بالأزمات المالية والاقتصادية، والتي تقوم بالدمج ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية لتحديد احتمالات وقوع أزمات اقتصادية أو مالية، واقتراح السياسات الممكنه للحيلولة دون ذلك (IMF, 2010).

٢. إطار عملي لتحليل الاختلالات الهيكلية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

ذكرنا سابقًا أن الاختلالات الهيكلية لها مفاهيم عديدة، ومن ثم فإن المعايير التي يتعين اتباعها لتفسير هذه الظاهرة متعددة أيضًا، لذلك فمن الأهمية بمكان أن نحدد إطارًا علميًّا لدراسة الاختلالات الهيكلية من واقع الأطر الدولية والإقليمية، وذلك بهدف تقييم الاختلالات في ضوء التطورات الاقتصادية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين.

وبناءً على ما سبق فإن هناك إطارًا عمليًّا لتحليل الاختلالات الهيكلية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لا يختلف عن المفاهيم التي سبقت الإشارة إليها مع اعتبار أن الهياكل الاقتصادية متجانسة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على النحو التالي:

فعلى صعيد الهيكل الاقتصادي، فإن الاختلالات الهيكلية تتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة، ومدى تنوع مصادر النمو الاقتصادي، وتوافر هيكل مؤسسي كفء يحقق التناغم والانسجام بين السياسات الاقتصادية المرغوبة والقطاعات الاقتصادية التقليدية، وذلك من خلال مرونة الهيكل الاقتصادي، وتقليل الفجوات بين الأنشطة الاقتصادية.

وتشير التجارب الاقتصادية الرائدة إلى أن التغيرات الاقتصادية المتلاحقة في الوقت الراهن بأن النمو الاقتصادي بمفرده غير كافٍ للحد من الاختلالات الهيكلية، وإنما يستلزم الأمر إرساء

قواعد النمو الاقتصادي الشامل بشكل يسمح بالتوازن بين الأنشطة الاقتصادية، وتقليل الفجوات بين القطاعات التقليدية وغير التقليدية بما يعزز القدرات الإنتاجية للاقتصاد على المديين المتوسط والطويل.

لذا تسعى الدراسة إلى تقييم أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي العربية في ضوء الاختلالات الهيكلية استنادًا إلى المعايير التالية:

- قدرة السياسات الاقتصادية على إحداث تنوع داخل الهيكل الاقتصادي.
- طبيعة هيكل التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية.
- واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

وعلى **صعيد الهيكل الإنتاجي**، فإن الاختلال يعني انحراف مجموعة النسب بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي، وهذا أهم ما تتسم به الدول النامية من تمركز النشاط الاقتصادي في قطاعات غير مجدية اقتصاديًا، فالهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة يتسم بكونه هيكلًا إنتاجيًا صناعيًا، بمعنى أن القطاع الصناعي يحتل أهمية نسبية كبيرة من حيث الدخل المتولد منه، أو من حيث استيعابه لحجم القوى العاملة، أما الهيكل الإنتاجي في الدول النامية فيتسم بكونه هيكلًا إنتاجيًا تقليديًا يعتمد على قطاعين رئيسيين هما الزراعة والمواد الخام، أي أن الزراعة تحتل الأهمية النسبية الأولى من حيث الدخل المتولد منها، وليس من ناحية مساهمتها في القوى العاملة، بينما يحتل القطاع النفطي الأهمية النسبية الأولى من حيث الدخل المتولد منه، وليس من ناحية مساهمته في القوى العاملة، حيث يساهم القطاع الزراعي في الدول النامية غير النفطية بحوالي ٣٠ إلى ٦٠% من الناتج القومي، ويستوعب من ٥٠ إلى ٨٠% من القوى العاملة في هذه المجتمعات (B. Hansen et al, 1964)، أما القطاع النفطي فقد يساهم في الدول النامية البترولية بحوالي ٣٦.٧ إلى ٤٢.٦% من الناتج القومي العالمي، ويستوعب أقل من ١٠% من إجمالى القوى العاملة في الاقتصادات النامية البترولية (UNCTAD, 2018).

وفي هذا الصدد فإن تحقيق التوازن الاقتصادي، والحد من الاختلالات الهيكلية يتطلب رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية، وإحداث تنويع في مكونات الاقتصاد الكلي، ومصادر الإيرادات العامة، ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في الحد من الاختلالات الهيكلية من خلال تبني برامج اقتصادية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يعني سياسات اقتصادية توسعية في حالات الصدمات الاقتصادية، وانكماشية في حالات الرواج الاقتصادي.

وبناءً عليه، فإن المعايير المتبعة لدراسة الاختلالات الهيكلية على صعيد الهيكل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجى تتمثل في:

- توازن الهيكل الإنتاجي أو تحقيق اختلال مقبول لا يتعدى الحدود الطبيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود سياسات اقتصادية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يجنب الاقتصاد القومي التقلبات الحادة في أسعار النفط بالأسواق العالمية.

وعلى **صعيد الوضع الخارجي**، يعني الاختلال الهيكلي عدم تحقيق نمو مطرد في الصادرات غير التقليدية، وجمود مستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدمية، وزيادة غير مبررة في جانب الواردات يصاحبها تحقيق عجز/ فائض غير مقبول في الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المعاملات الجارية بصفة عامة، وبالتالي فإن الحد من الاختلالات الهيكلية، وتحسين وضع التجارة الخارجية يتطلب تنظيم التدفقات الرأسمالية بما يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والحد من تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بقدر مرتفع من المخاطر (Hot Money)، وذلك حتى تتمكن تلك الاقتصادات من رفع وتيرة نشاطها الاقتصادي، وتحقيق مستويات مقبولة من التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة تغيير الدول المتقدمة لسياساتها الخارجية تجاه الدول النامية بزيادة الطلب على المواد الأولية، وربط معدلات نموها بمثيلاتها من الدول النامية، وعليه فإن الأوضاع الخارجية المعززة للحد من الاختلالات الهيكلية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق مستوى مقبول من التنوع في الهياكل التصديرية.
- تحقيق فائض/ عجز مقبول في الميزان التجاري أو موازين المعاملات الجارية.
- تنظيم المعاملات الرأسمالية بشكل يكفل جذب المزيد من رؤوس الأموال التي تحض على الحد من الاختلالات الهيكلية، ومن أهمها: انتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى القطاعات الاقتصادية غير التقليدية، والحد من انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بمستويات أعلى من المخاطر.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المنطقة العربية وخصوصًا دول الخليج العربية تمثلان أهمية بالغة لدول العالم، حيث إنهما تستحوذان على ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وثلث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كذلك يمثل إنتاج الدول العربية من النفط حوالي ٣٥.١% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمثل صادراتها النفطية ٧٠% من إجمالي صادراتها إلى

العالم، وتساهم إيراداتها النفطية بنحو ٦٧% من إجمالي إيراداتها العامة (التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠٢٠).

وبناءً عليه، يعد القطاع النفطي محركًا رئيسيًّا لعجلة الاقتصاد القومي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، الأمر الذي يجعل معظم هذه البلدان عرضة من حين لآخر للعديد من الصدمات الاقتصادية جراء التقلبات الحادة في أسعار البترول العالمية أو التوترات الإقليمية والعالمية والجيواستراتيجية، ومن ثم تقوم دول هذه المنطقة بدور بالغ الأهمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال دورها في إرساء قواعد الاستقرار في أسعار النفط، والتأثير الإيجابي لاستثمارات الصناديق السيادية العربية على الاستقرار المالي العالمي.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة– بوصفها إحدى الأدوات المهمة التي تستخدم في برامج الحد من الاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى كونها إحدى آليات تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي– فقد تمكن العديد من الاقتصادات النامية والناشئة التي تتميز بوفرة مواردها الطبيعية أو غير الطبيعية من الحد من الاختلالات الهيكلية، وتنويع اقتصاداتها، وثمه شيء ما مشترك بين التجارب التنموية التي نجحت في الحد من الاختلالات الهيكلية، وتنويع اقتصادها، وبناء قدراتها الصناعية عندما اعتمدت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيه معظمها إلى أنشطة اقتصادية تلبي برامجها وسياساتها الاقتصادية الطموحة.

ومما لاشك فيه فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال متواضعة من ناحية الحجم والقيمة، ولا ترتقي إلى المستوى الذي يمكنها من المساهمة الفعالة في الحد من الاختلالات الهيكلية، وتطبيق برامج وسياسات التنويع الاقتصادي، وإحداث توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث إن قطاع النفط والغاز ما يزال هو القطاع الرائد للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون، إذ ساهم بحوالي ٤٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة ١١%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٩.٩%، وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة ٩.٥%، وعلى العموم فقد ظل قطاع النفط والغاز يساهم بما يقارب ٤٥% كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠١٤ من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية).

ثانيًا: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وسياسات الحد من الاختلالات الهيكلية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال العقدين الماضيين، ويمثل عقد التسعينيات الفترة الأولى من الدراسة، بينما تمثل الفترة الأولى من الألفية الفترة الثانية، ويرجع ذلك إلى حدة التباين بين أداء اقتصادات دول مجلس التعاون خلال الفترتين، بالإضافة إلى أن هذا الجزء الثاني من الدراسة يتناول أهم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترتين من أجل الحد من الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين مكونات الهيكل الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل.

١) الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال العقدين الماضيين

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي منذ منتصف الثمانينيات إلى تبني سياسات وبرامج اقتصادية لمعالجة الاختلالات الهيكلية، والحد من تفاقمها، وقد تمكنت فعليًا في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم من تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بشكل ملحوظ، ولكن في بداية التسعينيات لم تتمكن تلك البلدان من الاستمرار في تحقيق الاستدامة في معدلات النمو، حيث اتجه معدل النمو لدول المجلس إلى الانخفاض بشكل ملحوظ من ٧% في المتوسط في بداية الفترة إلى ٢.٥% في نهاية الفترة، بمتوسط معدل نمو بلغ ٤.١%، ويرجع ذلك إلى عدد من المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية أهمها ما يلي:

- تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- التداعيات السلبية الناجمة عن أزمة حرب الخليج الثانية (١٩٩٠- ١٩٩١).
- تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية (١٩٩٢- ١٩٩٥).
- الانعكاسات السلبية للأزمة المالية لدول شرق وجنوب آسيا (١٩٩٧- ١٩٩٩).

أما الفترة الثانية فقد حدث خلالها عدد من الأزمات الدولية أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧- ٢٠٠٩، ولكن في المقابل تطور أداء الاقتصاد الخليجي نتيجة الارتفاع التدريجي في أسعار النفط العالمية خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨، وذلك بسبب ارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط مع تسارع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، والتي بلغت ٤% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧، وبالتالي ساعدت هذه التطورات على ارتفاع العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بها، وهو ما جعل

معظم بلدان مجلس التعاون تسعى إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية كانت تتبناها في نهاية عقد التسعينيات من القرن المنصرم، والتي من بينها توسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية (صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الأسعار العالمية).

واستكمالًا لما سبق، فقد استمر التحسن في معدلات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٢ نتيجة بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، إلا أن بعضًا من المعدلات شهد تراجعًا ملحوظًا بسبب تراجع معدلات نمو كميات الإنتاج النفطي في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي نتيجة التأثيرات الناتجة عن تفاقم أزمة منطقة اليورو، والتي ترتب عليها تراجع الصادرات، وأخيرًا القلاقل وتدهور المناخ السياسي في بعض الدول العربية الكبرى (UNCTAD, 2020).

أما فيما يتعلق بالخمس سنوات الأخيرة، فلم يشهد الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي تحسنًا ملحوظًا، بل اتسمت معدلات النمو الاقتصادي بالضعف والتباطؤ نتيجة عاملين رئيسيين؛ **أولهما:** استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط، **ثانيهما:** الأوضاع الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية، وإضعاف فرص نموها، ونتيجة لهذا الأداء المتدني طيلة السنوات الأخيرة تبنى مجلس التعاون الخليجي مجموعة من السياسات لتخفيف حدة الصدمات، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وأهمها ما يلي:

- رفع كميات إنتاج النفط بهدف تعويض جانب من نقص الإيرادات النفطية الناجمة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية بهدف دعم مستويات الطلب الكلي.
- اتجاه الدول العربية المستوردة للنفط إلى تبني إصلاحات واسعة للتخفيف من الآثار الحادة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي (الموجز الاقتصادي الفصلي، ٢٠١٦).

وبالرغم من أن أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي حققت تقدمًا ملموسًا عندما تراجع معدل انكماش النمو الاقتصادي إلى ١% عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢% عام ٢٠١٦، وذلك نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي، والاتفاق الذي أبرمته الدول الأعضاء في منظمة الأوبك مع الدول المصدرة للنفط خارج المنظمة لخفض كميات الإنتاج النفطي، وتبني عدد من الدول العربية بعضًا من السياسات والبرامج الإصلاحية بغية تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية، إلا أن هذا الوضع لم يدم كثيرًا نتيجة لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي جراء انتشار فيروس كورونا وما صاحبه

من تراجع في أسعار النفط العالمية، وهو ما يمثل ضغطًا كبيرًا على الجوانب المالية والنقدية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويضعف من المساعي الحكومية للحد من الاختلالات الهيكلية، وتنويع مصادر الدخل القومي (البنك الدولي، ٢٠١٦).

ومن الجدير بالذكر أن الدول الخليجية تصنف ضمن الدول النفطية، وذلك وفقًا لطبيعة الهياكل الاقتصادية وما تعانيه معظم البلدان من اختلالات إنتاجية أو خارجية وتمويلية، ومن ثم فإن هذا التصنيف يجعل الأداء الاقتصادي يتباين عند مقارنة متوسط الأداء خلال الفترة الزمنية الأولى بمتوسط الأداء خلال الفترة الثانية استنادًا إلى قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد.

وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بوفرة مواردها الطبيعية، والتي تعتمد بشكل رئيسي على عوائدها النفطية لكي تمول عملية التنمية الاقتصادية لديها، وقد تأثرت هذه الاقتصادات سلبيًا بتراجع أسعار النفط في الفترة الأولى، حيث تراجعت الإيرادات النفطية، وسادت حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وتدهور أوضاعها المالية، وقد دعت هذه المعطيات معظم حكومات دول الخليج إلى اتخاذ عدد من السياسات والإجراءات الاقتصادية للحد من الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التوازن المالي والإنتاجي بين الأنشطة الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي، **ومن أهمها:** تنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة دور القطاع الخاص داخل النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى اتباع سياسة مالية انكماشية تكرس لمبدأ زيادة الإيرادات العامة، وتقليص النفقات العامة.

أما بالنسبة لمسار دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الثانية، فقد تحسن أداؤها الاقتصادي تدريجيًا مع تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي ساهم في تحقيق فوائض مالية مكنتها من تلبية متطلباتها المالية لتمويل الاستثمار في مشروعاتها للبنية الأساسية، وتنويع القاعدة الإنتاجية بما يكفل الحد من الاختلالات الهيكلية، ورفع كفاءة مصادر الدخل القومي، بالإضافة إلى تحفيز دور القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي أدت هذه التطورات إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي بنحو ٤.٨% كمتوسط للفترة الزمنية الثانية مقارنة بـ ٤.٤% للفترة الزمنية الأولى، وذلك دون الحد من تفاقم مستويات الاختلالات الهيكلية، ومعالجة الجمود الهيكلي الذي تعاني منه القاعدة الإنتاجية ومفرداتها الداخلية والخارجية (برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية– الأونكتاد، وصندوق النقد العربي).

٢) سياسات الحد من الاختلالات الهيكلية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

انطلقت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها التنموية منذ عدة عقود معتمدة على الاكتشافات النفطية في ترسيخ قواعد اقتصادها القومي، ورغم نجاحها بشكل عام في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة، واندماجها في الاقتصاد العالمي، إلا أن تلك الجهود لا تعني بحال من الأحوال أنها تسير على نفس درب الدول المتقدمة أو مثيلاتها من الاقتصادات الناشئة، حيث دلت الدراسات القياسية على أن مسار التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي غير متوافق مع إمكانياتها المادية والطبيعية على الرغم من أنها تمكنت من رفع مستويات الدخول والنمو فيها، ويرجع ذلك إلى أن المسار الاقتصادي المتبع لدى هذه البلدان لم ينجح في الحد من الاختلالات الهيكلية، وإحداث تنويع ومرونة في الهياكل الاقتصادية القديمة، والسير في بناء هياكل اقتصادية جديدة ومتواكبة مع الكيانات الاقتصادية المتقدمة والمتسقة مع مستويات التنمية البشرية فيها.

وبناءً عليه تبنت دول مجلس التعاون الخليجي العربية منذ عقد التسعينيات سياسات اقتصادية استهدفت معالجة الاختلالات الهيكلية، وإحداث تنويع في الهياكل الإنتاجية وما يتصل بها من مفردات، بالإضافة إلى مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة من حين لآخر للحد من تفاقم آثارها السلبية عليها، والمساهمة في تدعيم الجهود الحكومية لمعالجة الاختلالات الهيكلية على المستوى الإنتاجي والمالي.

وبالرغم من أن معظم البلدان العربية لجأت إلى المؤسسات الدولية لتقديم الدعم المالي والفني لها لتنفيذ برامجها الإصلاحية، وتحقيق التوازنات الاقتصادية بالحد من الاختلالات الهيكلية، وذلك رغم ارتفاع التكلفة الاجتماعية لهذه البرامج من حيث زيادة أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، وهو ما أدى إلى تطبيق عدد من البرامج لدعم نظم وشبكات الضمان الاجتماعي للحيلولة دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ هذه الحزم الإصلاحية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي اتبعت مسارًا مغايرًا لسائر الدول العربية والأسواق الناشئة عند التصدي للأزمات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية أو لمعالجة الاختلالات الهيكلية، إذ اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي العربية على الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع عوائدها النفطية لتنويع هياكلها الاقتصادية، والحد من الاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى استغلال إيراداتها النفطية التي تزيد عن ثلثي موازناتها في تقديم المزيد من الحوافز الضريبية والاستثمارية للقطاع الخاص؛ وذلك لتشجيعه على المساهمة في تنويع مصادر توليد الدخل القومي وأنشطتها الاقتصادية التي يتكون

منها الهيكل الاقتصادي، ومساعدتها على الاستمرار في مسارها الإصلاحي بتعزيز مساهمة قطاع الخدمات في الناتج القومي لاسيما قطاع الخدمات الحكومية لكي يوفر بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

أما في حالة التصدي للأزمات المالية والاقتصادية الدولية أو الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد اتبعت بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسات اقتصادية متقاربة خصوصًا أثناء الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وأزمة الديون السيادية الأوروبية عام ٢٠١١، وذلك للحد من التداعيات السلبية لهاتين الأزمتين، والعمل على امتصاص آثارهما، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الاحترازية لتوفير السيولة اللازمة، وتدعيم استقرار بعض المؤسسات المالية، وقد قامت دول المجلس بتطوير بعض المؤسسات المالية القادرة على رفع كفاءة السياسات الاقتصادية لتقليل مستويات الانكشاف على الصدمات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي، وإحداث تنويع في هياكلها الاقتصادية، وكان من أبرز هذه المؤسسات الصناديق السيادية التي تأسست لكي تدير الفوائض المالية بكفاءة وفاعلية، حيث عانت الدول الخليجية من سوء إدارة الموارد النفطية خصوصًا في الطفرتين الأولى والثانية خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٨٢، والطفرة الثالثة خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨، وبالتالي تلعب الصناديق السيادية الخليجية دورًا مهمًّا في مواجهة الصدمات الإقليمية والعالمية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التوازن بين هياكلها الاقتصادية، الأمر الذي أكده العديد من المنظمات الدولية مؤخرًا كصندوق النقد الدولي بأن الصناديق السيادية قامت بدور بالغ الأهمية في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتشير التقديرات إلى أن حجم الصناديق السيادية القائمة لدول الخليج بنهاية عام ٢٠٠٨ بلغت حوالى ٧١٤ بليون دولار تضاف إليها الأصول الخارجية للسعودية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودية بحوالي ٥٠٠ بليون دولار أمريكي- منها ٧٠ بليون دولار لصندوق مصلحة التقاعد- بمجموع كلي لدول مجلس التعاون ١.٢ تريليون دولار أمريكي غير مستثناة من خسائر الصناديق خلال النصف الثاني من العام التي يقدرها ذلك المصدر بحوالي ٣٥٠ بليون دولار أمريكي (ماجدة عبد الله المنيف، ٢٠٠٩).

وبناءً عليه حرصت دول مجلس التعاون الخليجي العربية على الحد من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هياكلها الاقتصادية وموازناتها المالية، وذلك من خلال الاستمرار في جهودها نحو تنويع مصادر الإيرادات العامة، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للحكومة، ورغم

أن السياسات الخليجية مختلفة عن بقية السياسات المتبعة في الدول العربية غير النفطية، إلا أن السياستين اتفقَتا على العمل لتعزيز المحاور التالية:

أ. توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال الإصلاح الضريبي، وتعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية.
ب. تشجيع القطاع الخاص على الانخراط فى النشاط الاقتصادي، وخصخصة بعض المشروعات الحكومية غير المجدية اقتصاديًّا.
ج. تعزيز مستويات الحوكمة، والإفصاح عن العمليات التي تتم خارج إطار الموازنة العامة.
د. ضبط الموازنات، والحرص بشكل مستمر على عدم تزايد عجز الموازنة والديون لـ GDP.

ثالثًا: تقييم ملامح الاختلالات الهيكلية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

تمر منطقة الخليج العربي في وقتنا الراهن على الصعيدين الإقليمي والعالمي بمرحلة مهمة، حيث تعيش دول العالم حالة من التوترات والاضطرابات بشكل عام جراء تداعيات جائحة كورونا ومفرداتها، وتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي العربية من المناطق ذات الطبيعة الخاصة نظرًا لتناقض مواقفها السياسية، وتبني بعض دولها أجندات سياسية من خارج النطاق الإقليمي، وبالتالي تصاعدت حدة صراعاتها بشكل يقوض من أداء دول المجلس عند مواجهة الصدمات الدولية والإقليمية، وتمثل هذه المعطيات تحديًا رئيسيًّا يفرض واقعًا جديدًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لكي تتفاعل فيما بينها لرسم مسار مغاير للتحالفات السياسية والإقليمية بين دولها.

بناءً عليه يتطلب الأمر تضافر الجهود بين دول المجلس لكي ترفع من كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة على مدى العقدين الماضيين، بالإضافة إلى مراجعة طبيعة الهياكل الاقتصادية الراهنة حتى تتمكن من مواجهة التداعيات السلبية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، ويساعدها على الحد من الاختلالات الهيكلية.

لذا حتى نتمكن من تحديد ملامح الاختلالات الهيكلية، وتقييم المساعي الحكومية والمؤسسية لتحقيق التنوع الاقتصادى يتعين الإشارة إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي، والأوضاع الخارجية بما يساعدنا على تقييم السياسات الاقتصادية وأدواتها المتبعة، واستشراف طبيعة التحديات التي لا تزال قائمة على صعيد تحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بدول المجلس.

١. أوضاع الهيكل الإنتاجي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

يعني تحقيق التوازن الاقتصادي على صعيد الهيكل الإنتاجي تجنب الاختلالات بين الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج القومي بشكل يحد من التقلبات الحادة في معدلات النمو الاقتصادي، ويضمن التعافي السريع من آثار الصدمات الاقتصادية حال حدوثها، وبالتالي تحقيق نمو شامل على مستوى مقبول من التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل، وبناء إطار مؤسسي كفء داعم للنمو الاقتصادي ومصادره (محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، ٢٠١٨).

ومما لاشك فيه فإن منطقة مجلس التعاون الخليجي العربي تحتل مكانة مهمة بين دول العالم بما لها من أهمية استراتيجية بين دول العالم النامي والمتقدم، ويرجع ذلك إلى كثافة الاكتشافات البترولية التي لها أهمية وبعدًا استثنائيًّا، حيث أصبحت دول المجلس مصدرًا مهمًّا لمصادر الطاقة في العالم، وبالتالي تضطلع بدور عالمي مهم بين الأطراف الرئيسية للتفاعلات الاقتصادية والمالية.

وقد حققت دول مجلس التعاون نموًّا متواضعًا بلغ ١.٨١% عام ٢٠١٨ مقابل -٠.٢٦% لعام ٢٠١٧، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الجارية ١.٦ تريليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٨، وهو ما يرجع إلى الأداء الجيد الذي حققه قطاع الطاقة مدعومًا بارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وعليه احتلت دول مجلس التعاون الخليجي العربية المرتبة الثالثة عشر عالميًّا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ولم تشهد هذه المرتبة تقدمًا منذ عام ٢٠١١، حيث يشكل الاقتصاد الخليجي ١.٨٥% من الاقتصاد العالمي للفترة نفسها والبالغ ٨٠.٨ تريليون دولار أمريكي، بجانب سيطرة التكتل الخليجي على نحو خمس الإنتاج العالمي من النفط لأكثر من ١٨ مليون برميل يوميًّا فيما يقارب الطلب المحلي ٩٩ مليون برميل (الأمم المتحدة، ٢٠١٩).

أما بالنسبة لمدى كفاءة الاقتصاد الخليجي عند مواجهة الصدمات الخارجية، والتعافي من آثارها بشكل سريع، يتضح لنا أن الاقتصادات الخليجية قد عانت بشكل كبير من حدة بعض الأزمات الدولية خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨، فبالرغم من أن دول مجلس التعاون حققت طفرة في مواردها المالية جراء ارتفاع العوائد النفطية والتدفقات الرأسمالية الأجنبية لتمويل المشروعات الكبرى القائمة في عدد من هذه الدول، بالإضافة إلى التوسع في منح الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع

الخاص قبل عام ٢٠٠٨، إلا أن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية ظهرت بصورة واضحة عام ٢٠٠٩، حيث أدت هذه الأزمة إلى تراجع معدلات النمو إلى أدنى مستوياتها وهي حوالي ٠.٠٢% مقابل ٢٦.٩% عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى انكماش الطلب العالمي على النفط الخام بشكل أدى إلى تراجع معدلات نمو أسعار النفط بحوالي -٣٥.١%، الجدول رقم (١)، وبالتالي تقلصت الفوائض المالية لدى القطاع المصرفي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى مغادرة التدفقات المالية الأجنبية الواردة من قبل بغرض المضاربة نتيجة تراجع الطلب على العقارات، وانهيار أسعارها، حيث إن غالبية المحافظ الاستثمارية للمصارف الخليجية تتمركز بالقطاع العقاري، الأمر الذي أدى إلى تجميد عدد من المشروعات في دول مجلس التعاون بقيمة ٥٧٥ مليار دولار، وذلك بالمقارنة بإجمالي المشروعات التي كانت قيد التنفيذ، والتي تقدر بحوالى ٢.٥ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ (جمال رزق، ٢٠١١).

أما فيما يتعلق بسياسات الانضباط المالي التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي العربية، فقد نتجت عنها تداعيات سلبية تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل حاد إلى -٠.٢٦% عام ٢٠١٧ مقابل ٢.٤٨% في عام ٢٠١٦، وسرعان ما تفاقمت الأزمة بانتشار جائحة كورونا لكي يتباطأ الاقتصاد العالمي من جديد، وتتراجع أسعار النفط من ٦٤ دولارًا للبرميل في بداية العام ٢٠٢٠ إلى ٢٣ دولارًا في أبريل ٢٠٢٠، وقد ترتبت على ذلك زيادة الضغوط على الموازين المالية لدول مجلس التعاون الخليجى بشكل مباشر جعلها تستعين بأصول مالية بقيمة ألف مليار دولار أمريكي من صناديق الثروة السيادية مما دعا صندوق النقد الدولي إلى تحذير دول مجلس التعاون من أن ثروتها سوف تنفد بحلول عام ٢٠٣٤ ما لم تتبع دول المجلس عددًا من البرامج والسياسات التي تهدف إلى الحد من الاختلالات الهيكلية، وإحداث تنويع في المجال المالي والاقتصادي، علمًا بأن جائحة كورونا قصرت من هذه المدة (Tim Callen et al, (2020.

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي العربية مرت بثلاث أزمات حادة طيلة الثلاثة عشر عامًا الماضية، إلا أن الاقتصادات الخليجية تمكنت من التعافي سريعًا من آثار الأزمة الأولى، حيث تجاوزت أثر الأزمة بالكامل خلال عام، ولكن منذ أزمة منطقة اليورو عام ٢٠١٢ حتى جائحة كورونا لم تتمكن دول المجلس من استعادة أدائها الاقتصادي المتعارف عليه نتيجةً لحدة وطبيعة الصدمات الاقتصادية الحديثة، حيث تتماثل هذه الفترة فيما بينها من حيث مدة التعافي

من الأزمات المالية والاقتصادية مع فترة ما قبل الألفية، إذ كان التعافي من الأزمات في فترة التسعينيات يتطلب فترات أطول بنحو خمس سنوات لتجاوز أثر أحداث حرب الخليج الثانية على الرغم من انخفاض مستويات تأثيرها على النمو الحقيقي مقارنة بالتقلبات المسجلة في الفترة الأخيرة، ومن ثم فإن التعافي من الأزمات الاقتصادية بشكل سريع يدل على كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة بشقيها المالي والنقدي التي تم تبنيها لتجاوز أثر تلك الصدمات، والتي ساهم في نجاحها بشكل كبير الارتفاع التدريجي في أسعار النفط.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن ارتباط أداء الاقتصادات الخليجية بالتقلبات في أسعار النفط يؤثر كثيرًا على قدراتها عند مواجهة الصدمات في محيطها الإقليمي والعالمي، ويرجع ذلك إلى الأهمية النسبية للقطاع النفطي في توليد القيمة المضافة، وسيطرته على الهيكل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، وهو ما يجعل تللك الاقتصادات شديدة الحساسية تجاه التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وبما أن التغيرات في أسعار النفط تعد محركًا رئيسيًّا لأداء اقتصادات دول مجلس التعاون خلال العقدين الماضيين، فإن هناك أدلة تشير إلى وجود ملامح عن تطور السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الحد من الاختلالات الهيكلية، وتنويع الهياكل الإنتاجية بشكل يؤدي إلى تعزيز معدلات النمو، ويحقق الاستقرار الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، ومن أهم هذه الدلائل أن التطورات المتلاحقة في معالم السياسات الاقتصادية أعطت وجهًا مغايرًا للقطاع النفطي بتراجع أهميتها النسبية لصالح القطاع غير النفطي، حيث تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق زيادة تدريجية في مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% عام ٢٠٠٧ إلى ٦٩.١% عام ٢٠١٨، بينما تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي من ٦٠% عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠.٩% عام ٢٠١٨ – شكل رقم (١)– وتتجلى هذه الحقائق عند مقارنة متوسطات الفترة، إذ استحوذ القطاع النفطي كمتوسط على ٣٩.٨% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تزايدت أهمية القطاع غير النفطي عندما استحوذ على النسبة الأكبر من GDP بحوالي ٦٠.١% خلال الفترة ٢٠٠٧– ٢٠١٨ كما يتبين من الجدول رقم (١).

شكل رقم (١)

تطور نصيب القطاعين النفطي وغير النفطي من GDP في دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠٠٧– ٢٠١٨

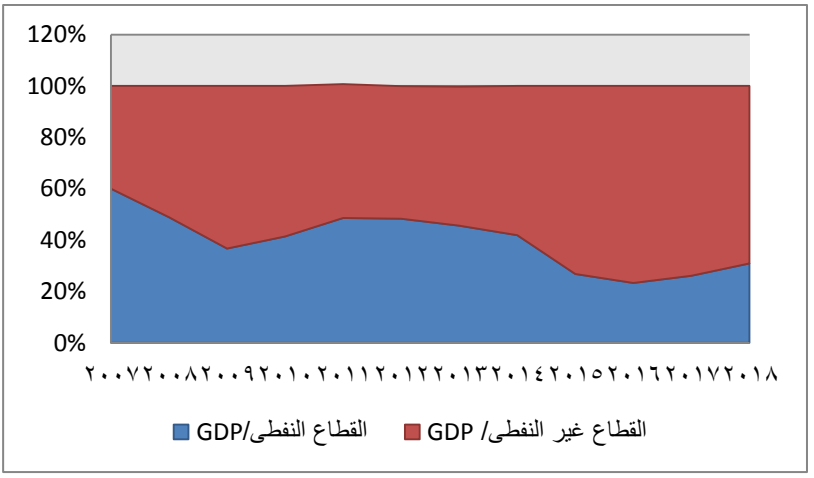

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات
https://Unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/

كذلك فإن تسارع وتيرة معدلات نمو القطاع غير النفطي يعني ارتفاع كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة في دول GCC، حيث بلغت معدلات نمو القطاع النفطي كمتوسط حوالي ٨.٨% مقارنة بـ ١٦.٣% خلال الفترة ٢٠٠٧– ٢٠١٨ (جدول رقم ١).

أيضًا تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بمعدلات نمو دول العالم ومثيلاتها في البلدان النامية أو الاقتصادات الناشئة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي العربية أعلى متوسط وهو حوالي ٥.٧% (جدول رقم ٢).

كما استطاعت بعض دول مجلس التعاون الخليجي العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر) تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة ٢٠٠٨– ٢٠١٨، خصوصًا في الفترات التي شهدت أزمات مالية واقتصادية فاقت معدلات نمو بعض الدول العربية الأخرى ذات الهياكل الأكثر تنوعًا (جدول رقم ٤).

شكل رقم (٢)

تطور أسعار النفط والنمو الحقيقي للاقتصادات الخليجية وقيم معامل الارتباط

خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨

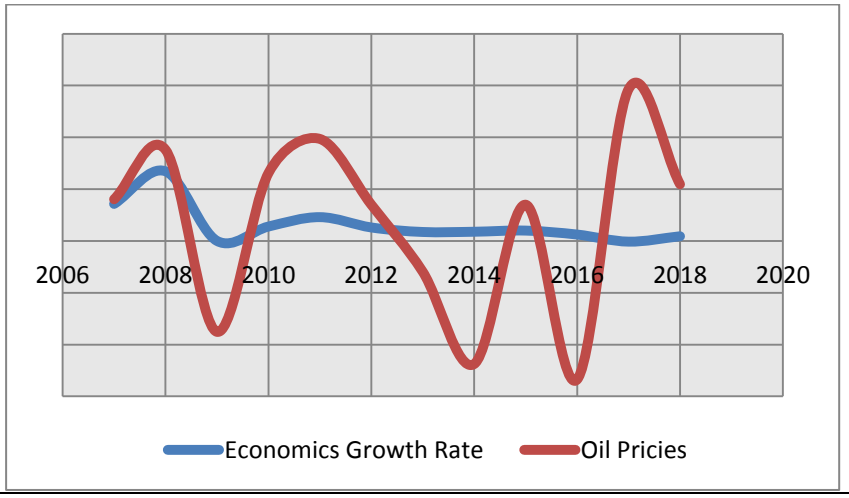

الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨

ارتباط ضعيف موجب بين التغيرات في المستوى المطلق لمعدلات نمو أسعار النفط والنمو الحقيقي لاقتصادات دول مجلس التعاون عند مستوى ثقة ٩٠% بقيمة معامل ارتباط ٣٧%

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، وقاعدة بيانات الأسعار العالمية لصندوق النقد الدولي.

حيث يلاحظ انخفاض قيمة معامل الارتباط بين الأداء الحقيقي للاقتصاد الخليجي والأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٨)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين أعلى مستوى لها مع ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى ٥٧% خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة قوية بين المتغيرين بمستوى ثقة ٩٩% (هبة عبد المنعم، ٢٠١٢)، في حين تراجعت قيمة المعامل خلال الثلاثة عشر عامًا الماضية بشكل كبير لتصل إلى ٣٧% بمستوى ثقة ٩٠%، وبالتالي توجد هناك علاقة ارتباطية ضعيفة موجبة بين المتغيرين (شكل رقم ٢).

وبناءً عليه، فإن تراجع قيمة معامل الارتباط بين الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وأسعار النفط العالمية لا يعني ضعف العلاقة من الناحية المطلقة بين المتغيرين، حيث إن مستويات الارتباط لا تزال مرتفعة من الناحية النسبية، وهو ما يجعل السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى الحد من الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التوازنات الكلية على المستويات الداخلية والخارجية غير كفئة بسبب أنها تتعلق بشكل كبير بأسعار النفط العالمية.

شكل رقم (٣)

المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨

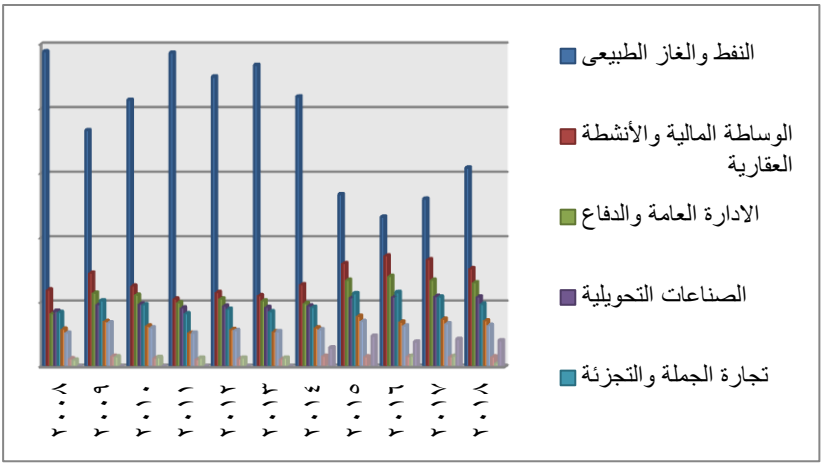

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

أما فيما يتعلق بتحقيق التنويع في الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي العربية، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل العديد من دول المجلس على صعيد الحد من الاختلالات الإنتاجية، وتحقيق التنويع في الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي، إلا أن القطاع النفطي ما يزال يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي لا تتوافق هذه الحقائق مع آراء بعض الاقتصاديين من القول بأن السير في إتمام عملية التنمية الاقتصادية يتطلب انتقال الأهمية النسبية من القطاع الأول الذي يشمل الأنشطة الاستخراجية إلى القطاع الثاني الذي يشمل الصناعة التحويلية والبناء والكهرباء، ثم القطاع الثالث الذي يتضمن الخدمات، ويدخل فيها خدمات النقل والمواصلات، وخدمات التجارة والمال، والخدمات الحكومية الشخصية Colin Clark (1997)، ومن ثم فإن إحداث تنويع اقتصادي في هيكل الاقتصاد القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي يقتضي رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية غير التقليدية.

ويعد القطاع النفطي من أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وإن تراجعت أهميته النسبية خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨، حيث استحوذ على حوالي ٤٨.٩% من

GDP عام ٢٠٠٨ مقابل ٣٠.٩% عام ٢٠١٨، يليه قطاع الوساطة المالية والأنشطة العقارية في المرتبة الثانية عندما استحوذ على حوالي ١٢% في عام ٢٠٠٨، ثم تطورت هذه النسبة إلى ١٥.٣% في عام ٢٠١٨، كما استحوذ قطاع الخدمات العامة على المرتبة الثالثة بحوالي ٨.٣% مقابل ١٣.١% عام ٢٠١٨، ويليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٨.٧% عام ٢٠٠٨، ثم تطور إلى ١٠.٩% في عام ٢٠١٨، ومن ثم نجد أن القطاع النفطي لا يزال يهيمن على مجريات النشاط الاقتصادي، وهو ما يجعل اقتصادات دول مجلس التعاون عرضة من حين لآخر لصدمات اقتصادية نتيجة ارتباطها بالمناخ العالمي، وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية (الشكل رقم ٣).

أما بالنسبة لتقييم جهود مجلس التعاون في الحد من الاختلالات الإنتاجية، وتحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية، وإتمام إجراءات السير في التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متعدد القطاعات، يتضح لنا من الشكل رقم (٤) متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨ أن قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر من GDP بحوالي ٤٥.٨%، يليه قطاع الغاز والنفط بنسبة ٣٧.٨%، وأخيرًا قطاع الصناعة بحوالي ١٦.٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في سد الفجوة الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، ودعم برامج التنمية الزراعية، إلا أنه تذيل القطاعات الاقتصادية الرئيسية من ناحية الأهمية النسبية مما ترتب عليه اتساع الفجوة الغذائية في GCC عام ٢٠١٦ بنحو ١٣.٧٣ مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل نحو ٤١% من الفجوة الغذائية للعالم العربي (جاسم مصطفى، ٢٠١٩)، ويرجع ذلك إلى عوامل جغرافية وبيئية تتمثل في ندرة الموارد المائية، وشح الموارد السطحية، مع تزايد معدلات النمو السكاني، حيث تصنف دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الدول الجافة وشبه الجافة بسبب وقوعها في إقليم شبه الجزيرة العربية الصحراوي، واعتمادها على موارد المياه الجوفية بشكل رئيسي (إقبال العتيبي وآخرون، ٢٠١٣)، وبالتالي انتقال الأهمية النسبية من الأنشطة الاستخراجية كقطاع أولي إلى قطاع الخدمات كقطاع ثالثي دون الانتقال إلى قطاع الصناعة كقطاع ثانٍ يمثل تحديًا رئيسيًّا أمام دول مجلس التعاون، إذ إنه لا يتوافق مع إجراءات التحول من الاختلالات الإنتاجية إلى التوازنات الاقتصادية.

شكل رقم (٤)

مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في GDP لدول مجلس التعاون الخليجي العربية كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨

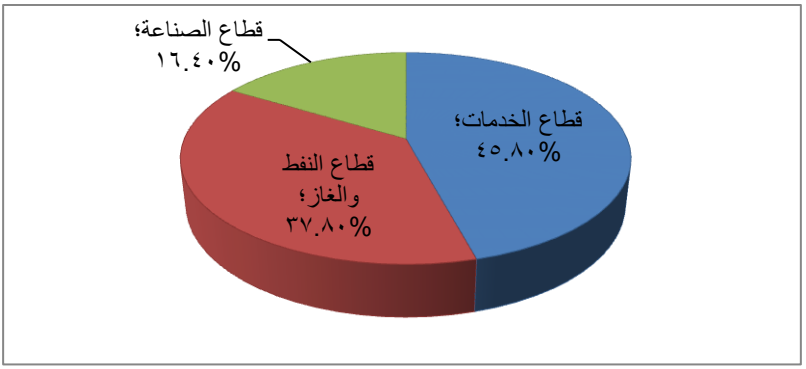

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

وبناءً عليه، بذلت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي جهودًا مضنية على صعيد السياسات الاقتصادية من أجل الحد من الاختلالات الإنتاجية، وتنويع الهيكل الاقتصادي للتقليل من حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي، وضمان التعافي بشكل سريع من الصدمات الاقتصادية والمالية حال حدوثها، إلا أنه لا تزال مستويات التنويع غير كافية للحد من الاختلالات، وتقليص حساسية الاقتصادات الخليجية عند التعامل مع الصدمات الإقليمية والدولية جراء التقلبات في أسعار النفط العالمية.

٢. أوضاع التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًّا داخل الاقتصاد القومي لأية دولة، فهي تساهم في بلورة الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي التي يتبناها اقتصاد ما، بالإضافة إلى تحديد أنماط العلاقة بين دولة ما والدول الأخرى، ومن ثم فإن التجارة الخارجية لها ثلاثة أدوار رئيسية؛ **أولها:** دورها في المجال الاقتصادي من خلال تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلي، والاستفادة من تدفق العملات الأجنبية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية لديها (عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٠)، **ثانيها:** دور التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي عن طريق إحداث تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية نتيجة التغيرات في البيئة الاقتصادية، **ثالثها:** تقوم التجارة الخارجية بدور مهم في المجال السياسي من خلال تعزيز البنية الأساسية للأمن والدفاع، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من العولمة ومفرزاتها (Godberg and Pavcnik (200).

ومن الجدير بالذكر أن آراء الاقتصاديين انقسمت حول دلالات العجز أو الفائض في الميزان التجاري؛ فيرى **الرأى الأول** أن العجز الكبير في الميزان التجاري يدل على درجة عالية من النمو الاقتصادي والتوازن بين الأنشطة الاقتصادية، أما **الرأي الثاني** فيرى أن الفائض قد يكون ذا آثار إيجابية وهمية، وليس دليلًا على قوة الاقتصاد، بل يجعل البنيان الاقتصادي أكثر هشاشة واختلالًا، وأقل تنوعًا نتيجة تمركز هيكل الميزان التجاري من الناحية السلعية والجغرافية (Deimanta; et al, 2020).

وقد حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدمًا نسبيًّا في تطبيق سياسات ملائمة لإدارة الاقتصاد القومي، والحد من الاختلالات الهيكلية بتنويع هيكل التجارة الخارجية ومصادر الدخل القومي، ويتميز الميزان التجاري لدول GCC بوجود فائض غير حميد ومزمن خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩، حيث إن قيم الصادرات السلعية تتفوق على قيم الواردات السلعية، ولكن هذا الفائض أخذ في التراجع خلال الخمسة أعوام الماضية نتيجة تقليص الفجوة بين قيمة الصادرات السلعية والواردات، مع ثبات تذبذب قيم ومتغيرات الميزان التجاري من عام لآخر، ويمكن إرجاع تقليص حجم الفائض في الميزان التجاري إلى تراجع القدرة التنافسية للسلع الخليجية مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يتوافق مع الشكل رقم (٥).

شكل رقم (٥)

اتجاهات الميزان التجاري بدول مجلس التعاون الخليجي العربية

خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨

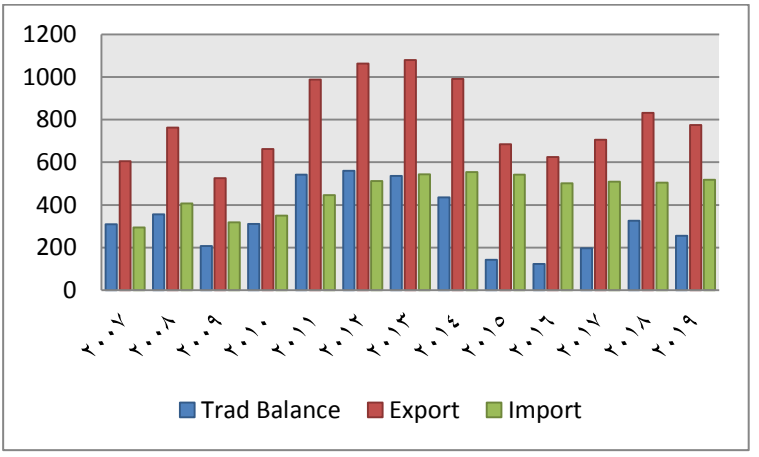

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة.

أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت فائضًا في الميزان التجاري السلعي بلغ ٢٥٥.٣٢٢ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٩، وقد بلغت أعلى قيمة للفائض حوالي ٥٦٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد حقق الميزان التجاري أدنى قيمة له وهي حوالي ١٢٣.٠٤٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٦ نتيجة تراجع الصادرات والواردات الوطنية بدول مجلس التعاون الخليجي مع اتباع سياسات الانضباط المالي.

شكل رقم (٦)

اتجاهات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون وتكتلات مختارة

خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨

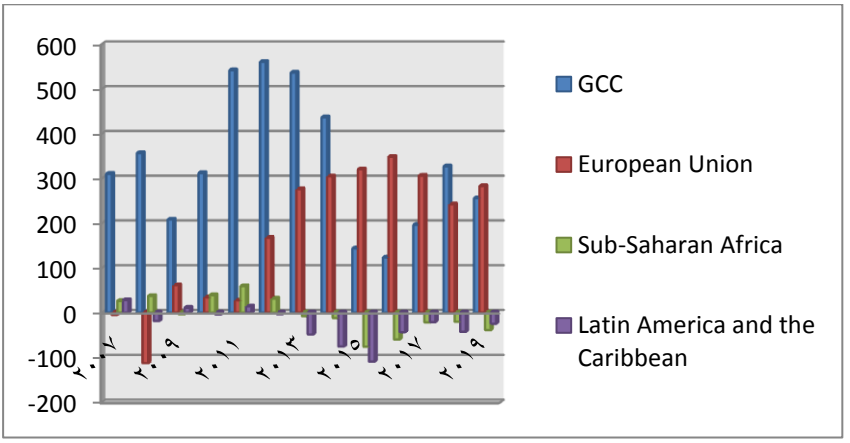

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى المرجع التالي:

UNCTAD. (2019), **"Handbook of Statistic",** United Nations and Various version.

من جهة أخرى لا يزال الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي يحقق تقدمًا في شقي الصادرات والواردات مقارنة بدول أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي، وإن كانت طبيعة الفائض غير متوافقة مع حالات المقارنة، إلا أن حجم الفائض متوافق مع الاتحاد الأوروبي بوصفه أحد أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم يحقق الميزان التجاري لكل من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي عجزًا يذكر طيلة الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩ باستثناء عام ٢٠٠٨، إذ بلغ العجز في الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي حوالي -١١٢.٧٧٦ مليون دولار أمريكي نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (شكل رقم ٦).

أما بالنسبة للصادرات والواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩، فنجد أن صادراتها حققت أعلى معدلات النمو وهو حوالي ٤٩.١% في عام ٢٠١١، ويعزى ذلك إلى النمو المطرد في أسعار الطاقة العالمية عقب تراجعها إلى أدنى مستوياتها وهو حوالي -٣١.٥% نتيجة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، إلا أن معدلات نمو الصادرات عاودت التراجع إلى مستويات حادة وهي حوالي ٣٠.٨% عام ٢٠١٥ كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، وتباطؤ معدلات أداء الاقتصاد العالمي، فقد تراجعت صادرات معظم دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تتراوح ما بين ٤٥.٢%- ١٩% مقارنة بالدول العربية المستوردة للنفط، والتي شهد معظمها تراجعًا في قيمة الصادرات بنسبة تتراوح ما بين مستوى ٣٠.٦% و ٧.١% (التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة).

شكل رقم (٧)

تطور معدلات النمو في الصادرات والواردات السلعية بدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨

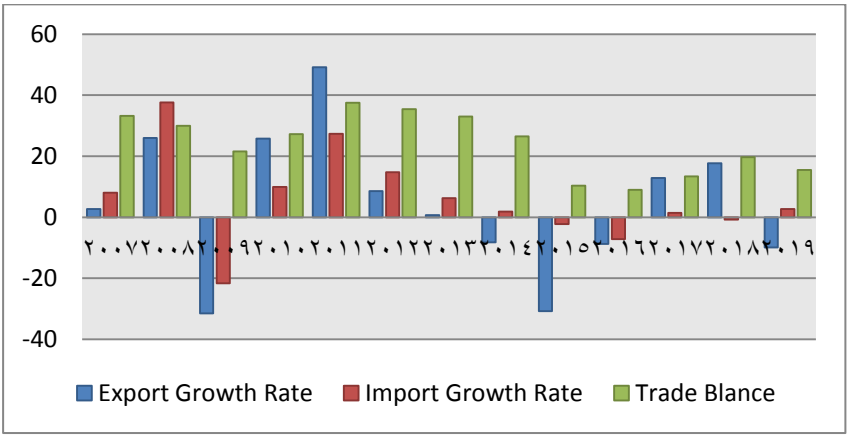

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة

كذلك فإن انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٩ بنسبة تقارب ١٠% عن عام ٢٠١٨ نتيجةً للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وعدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق جعل الصادرات الخليجية تتأثر سلبيًّا بشكل حاد بنسبة بلغت

٦.٧% لتبلغ ٧٧٤.٠٤٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٨٣١.٤٣٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ مما أثر سلبيًا على وزن الصادرات الإجمالية الخليجية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ ٤.٥% في عام ٢٠١٩ مقابل ٤.٢% خلال العام السابق (التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠٢٠)، ويرجع ذلك إلى انفتاح الاقتصادات الخليجية على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وقد كان التأثير ملموسًا كون الصين أهم شريك تجاري لها، حيث تستحوذ على ١٣.٦% من الصادرات الخليجية، بجانب أنها تعتبر أكبر مستورد للنفط الخليجي (التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠٢٠).

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول الخليجية، فقد ارتبطت أحيانًا بأداء الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة، حيث تراجعت بشكل حاد إلى -٢١.٦% في عام ٢٠٠٩، ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية لدول الخليج العربي، إذ بلغ إجمالي الواردات الخليجية نحو ٣١٨.٤٠٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ مقارنة بحوالي ٤٠٦.٢٩١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض قدره ١٦% في المتوسط، وقد تأثرت الواردات الإجمالية الخليجية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الخليجية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد للحد من تداعيات الأزمة، وقد سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات السلعية وهي حوالي ٣٢.٥% إثر التباطؤ في النشاط الاقتصادي فيها، يليها عمان بنسبة ١٠.٩%، والكويت ٢٨%، كما انخفضت قيمة الواردات السلعية الخليجية بشكل ملحوظ بنحو ٦.٥% لتبلغ ٥٠١.٩٤٩ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٥٤١.٢٧٢ مليار دولار في العام السابق، وبالتالي تراجعت الواردات في معظم دول الخليج، حيث حقق كل من البحرين والسعودية وعمان معدلات انخفاض تفوق ٦١.٥%، بينما حقق كل من الإمارات وقطر ارتفاعًا تراوحت نسبته ما بين ٢.٠ و ٢٥.٥%، ويرجع ذلك إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ تدابير احترازية للحد من الضغوط التي تتعرض لها العملات المحلية مع تراجع الموارد من النقد الأجنبي (التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة).

شكل رقم (٨) مساهمة الدول الأعضاء في التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨

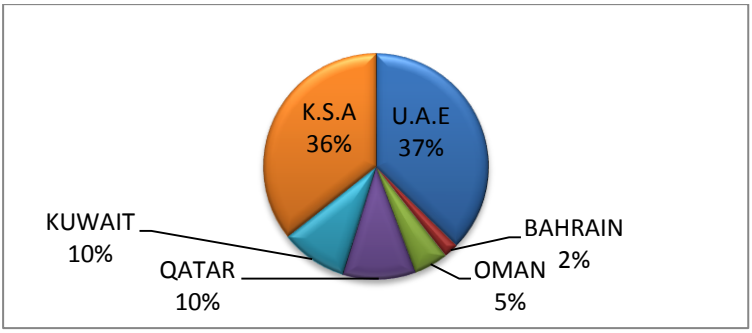

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

أما بالنسبة لمساهمة الدول الأعضاء في التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩، فنجد أن الإمارات العربية المتحدة تستحوذ على النصيب الأكبر بمتوسط ٣٦.٧%، تليها المملكة العربية السعودية بحوالي ٣٥.٥%، ثم قطر بـ ١٠.٣%، والكويت ٩.٤%، وعمان بنحو ٤.٨%، وأخيرًا البحرين ٢.٠٧%.

شكل رقم (٩) تطور التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٨

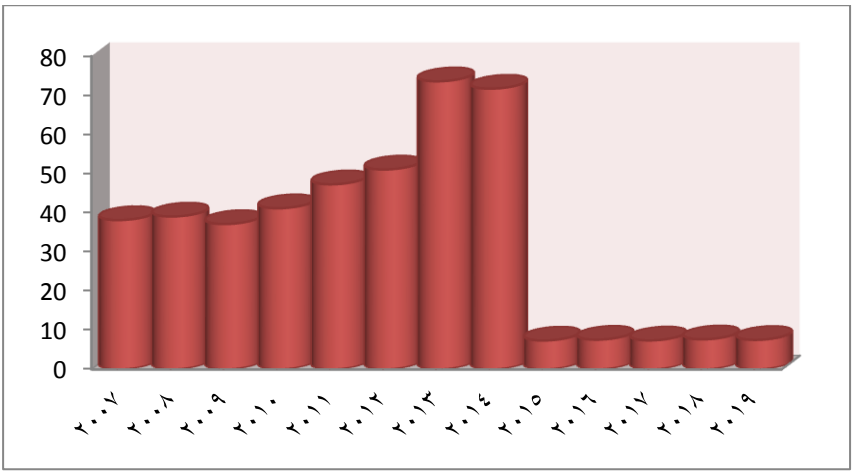

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

وقد تميزت الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٣ بارتفاع معدلات نمو التجارة البينية لدول مجلس التعاون وبخاصة الصادرات السلعية الوطنية، إذ ارتفعت نسبة التجارة البينية الإجمالية خلال الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ بنسبة ١٧.١%، ١٤.٢%، ١٢.٦% على التوالي، إلا أن التبادل التجاري البيني لدول المجلس انخفض منذ عام ٢٠١٤ بشكل حاد نتيجة الانخفاض الكلي والمتوالي في صادرات وواردات دول المجلس على إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية (شكل رقم ٩).

شكل رقم (١٠)

متوسط نصيب الدول الأعضاء من التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨

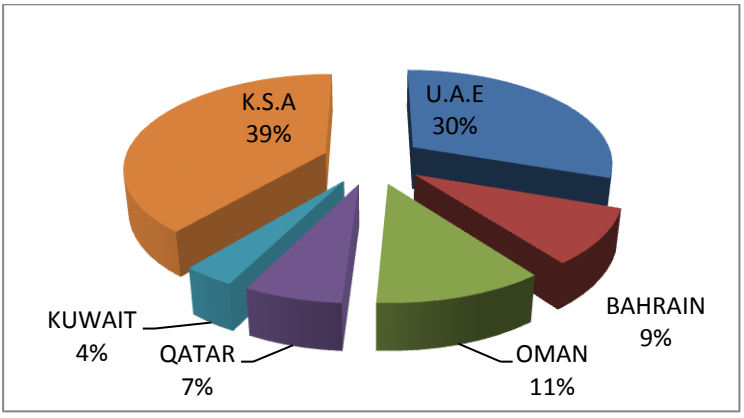

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

ويتضح من الشكل رقم (١٠) أن المملكة العربية السعودية استحوذت على الجزء الأكبر من حجم وقيمة التجارة البينية كمتوسط للفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨ بنسبة ٣٨%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣٠.١%، ثم عمان بنسبة ١١.٢%، والبحرين وقطر والكويت بنسبة ٩.٣%، ٦.٥%، ٣.٥% على التوالي.

وبالرغم من الدور المهم الذي تلعبه التجارة البينية بين دول GCC في الحد من الاختلالات الهيكلية، وتعميق أطر التعاون من أجل التصدي للصدمات الإقليمية والدولية، إلا أنه يمكننا القول بأن التجارة البينية بين دول مجلس التعاون تستحوذ على جزء ضئيل جدًا من التجارة الخارجية، حيث تستحوذ على حوالي ٤.٢% مقابل ٩٥.٧% من إجمالي التجارة الخارجية مع العالم الخارجي (الشكل رقم ١١).

شكل رقم (١١)

مساهمة التجارة البينية والتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية مع العالم الخارجي خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨

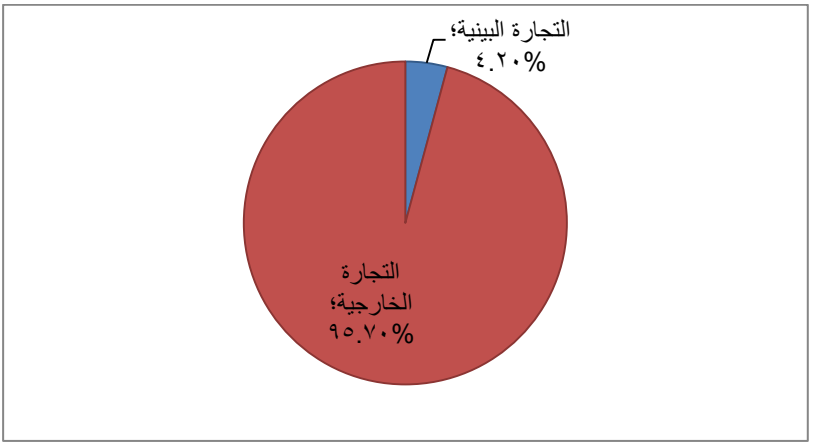

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

ويتسم هيكل التجارة الخارجية السلعية لمجمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية بتركز صادراتها نتيجة استحواذ الوقود المعدني "النفط والغاز" على الجزء الأكبر من إجمالي صادراتها السلعية، ويبلغ حوالي ٧٣% خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠١٤، وإن تراجعت هذه النسبة بشكل طفيف إلى حوالي ٦٨% في عام ٢٠١٨ بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء الأحداث التي مرت بها معظم اقتصادات دول العالم، وهو ما أدى إلى تراجع حجم الطلب العالمي على النفط (شكل رقم ١٢).

شكل رقم (١٢)

توزيع هيكل الصادرات حسب الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨

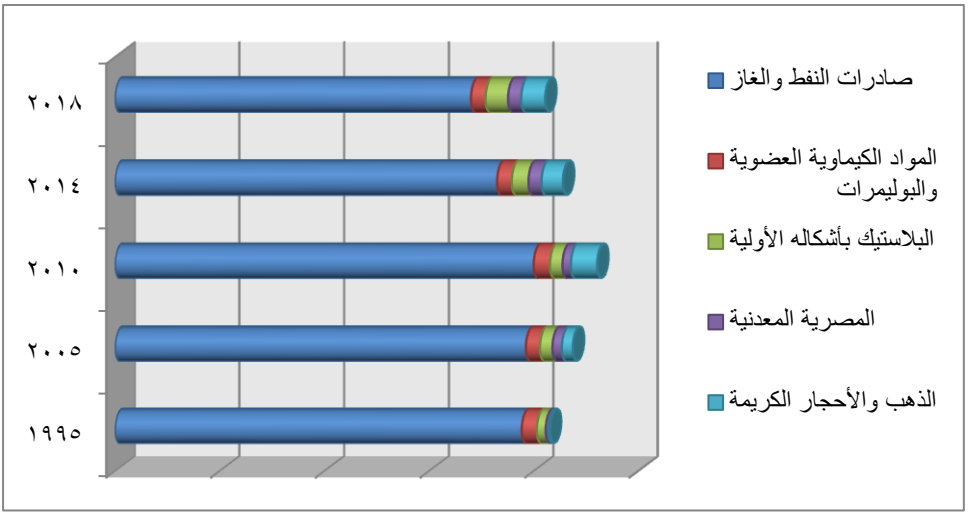

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

أما بالنسبة للصادرات غير النفطية، فقد ارتفعت نسبتها من إجمالي الصادرات من ٢٢.٢% عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣١.٢ عام ٢٠١٨، واستحوذت صادرات الذهب غير النقدي والأحجار الكريمة معًا على المرتبة الأولى بحوالي ٤.٦% عام ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٠.٣% عام ١٩٩٥، بينما حلت في المرتبة الثانية صادرات البلاستيك بجميع أشكاله الأولية بنسبة ٤.٣% عام ٢٠١٨ مقابل ١.٧% عام ١٩٩٥، أما المركز الثالث فكان من نصيب صادرات المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية والبوليمرات بنسبة ٢.٩% عام ١٩٩٥، ثم ارتفعت إلى ٢.٨% عام ٢٠١٨ (شكل رقم ١٢).

شكل رقم (١٣)

قيمة الصناعات التحويلية في العالم وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من البوليمرات خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠١٤

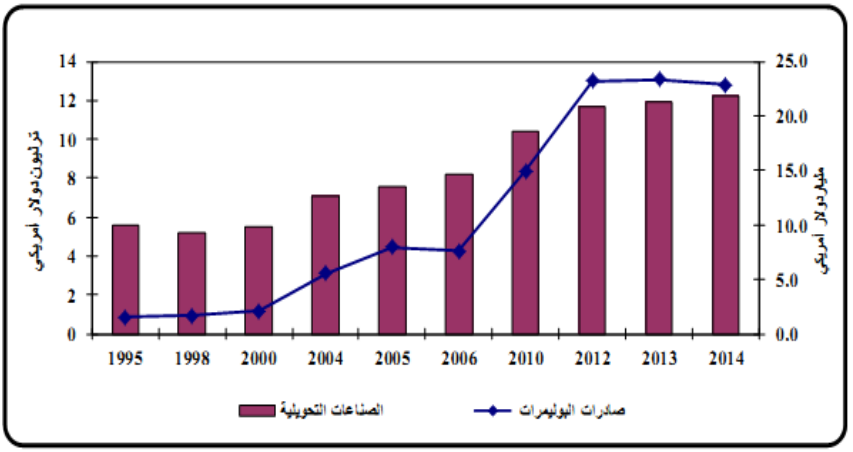

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات الأونكتاد.

وتشير الإحصاءات إلى أهمية صادرات البوليمرات وتمتعها بميزة نسبية، إذ استحوذت على ٣% من إجمالي صادرات المواد الكيميائية لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة ٢٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٤ مقارنة بحوالي ٢.٨ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى أن مادة البوليمر تستخدم كمادة وسيطة في بعض الصناعات البتروكيماوية التي تعد من أهم الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، حيث تمثل نسبتها ٣.٥% من إجمالي الصناعات التحويلية (الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، ٢٠١٣)، وقد ارتفعت واردات دول مجلس التعاون الخليجي العربية من البوليمر بنحو ١٠.٨% خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠١٤ لتصل إلى حوالي ٥.٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٤، وهو ما تؤكده نتائج معامل الارتباط بوجود علاقة قوية بين البوليمرات والصناعات التحويلية بنسبة ٠.٩٧% مما يعني أن ارتفاع الواردات من البوليمرات تؤدي إلى زيادة إنتاج الصناعات التحويلية "البتروكيمائية" (جمال قاسم، ٢٠١٧).

شكل رقم (١٤)

توزيع هيكل الصادرات حسب الشركاء التجاريين في دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٩

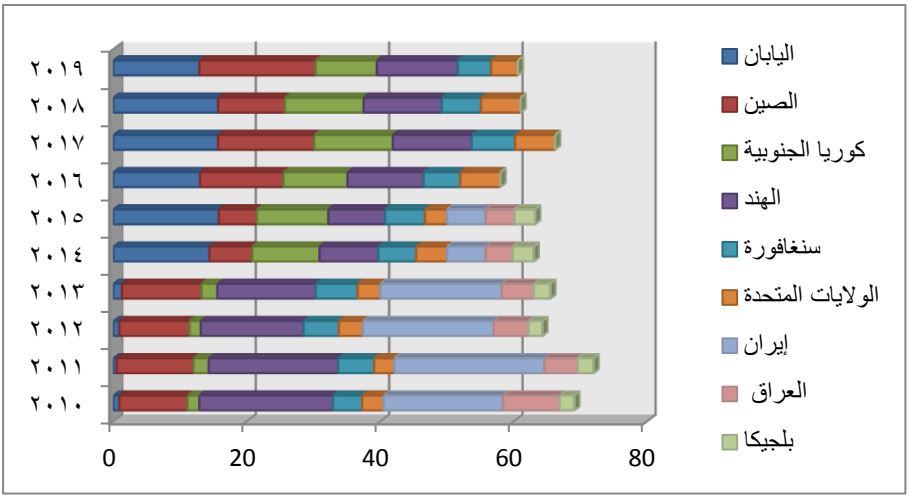

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

أما بالنسبة للشركاء التجاريين لمجلس التعاون الخليجي، فنجد أن هيكل الصادرات السلعية يعاني من تركز الصادرات من الناحية الجغرافية، حيث يتمركز أهم الشركاء التجاريين في جنوب وشرق آسيا مع ضعف المناطق الأخرى من العالم في الصادرات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث احتلت الهند المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في إجمالي الصادرات السلعية كمتوسط بنسبة ١٣.٢% خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٩، فيما احتلت الصين المرتبة الثانية بمتوسط ١١.٥%، تليها اليابان وإيران وكوريا الجنوبية وسنغافورة بنسبة ٩.٣%، ٨.٩%، ٧.٤%، ٥.٧% على التوالي، وقد تذيل أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤.٤% خلال الفترة.

وبالرغم من ثبات مجموعة الدول التي تمثل أهمية لدول مجلس التعاون جراء تلقيها نسبة مرتفعة من الصادرات الخليجية خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٩، إلا أن نسب توزيع مجموعة الدول طرأ عليها تغير نسبي عام ٢٠١٩، حيث احتلت الصين المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية بنسبة ١٧.٤% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في عام ٢٠١٩ بقيمة بلغت ١٠٦.٣ مليار دولار أمريكي مقابل ٩٨.٧ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١١، بنسبة نمو بلغت ٧.٧%، بينما احتلت اليابات المرتبة الثانية بنسبة ١٢.٩%، تليها الهند ١٢.١%، وكوريا الجنوبية ٩.٢%، وسنغافورة ٥%، والولايات المتحدة ٤% (الشكل رقم ١٤)، وتشكل هذه الدول أكبر المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون الخليجي.

١. أوضاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًّا داخل العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، ولعل أهم هذه المهام أنه يدعم جهود التنويع الاقتصادي والحد من الاختلالات الهيكلية، حيث إن التفاعل بين رأسمال الوطني والأجنبي يصب لصالح الاستراتيجيات الوطنية لمعظم دول العالم؛ وذلك من خلال تحسين قدرة المؤسسات الوطنية في مجال التكنولوجيا المتطورة، وتطوير مهارات البحث والابتكار بشكل يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد القومي خصوصًا للصادرات الوطنية، وتنويع مصادر الدخل القومي والأنشطة الاقتصادية (Nabil Md. Dabour, 2000).

وقد استطاع العديد من البلدان النامية والناشئة التي تتميز بوفرة مواردها الطبيعية تنويع اقتصاداتها، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال التحول من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاج الصناعي والمنتجات التكنولوجية، وبالتالي تحقيق طفرة اقتصادية في وقت وجيز، وذلك من خلال توجه الاستثمارات إلى قطاعات اقتصادية تتميز بالروابط الأمامية والخلفية.

وتعد ماليزيا من الدول ذات الصدارة في الاعتماد على FDI في تقوية اقتصادها القومي، وتعزيز التنويع في أنشطتها الاقتصادية، حيث إنها كانت تعتمد على المنتجات الزراعية والمواد الأولية في تعزيز معدلات نمو اقتصادها القومي إلى أن قامت بتعديل الهيكل الاقتصادي لديها،

وربط الحوافز الاستثمارية بمتطلبات التنمية الاقتصادية خصوصًا في توجيه القطاعات عالية التقنية، والاستعانة باستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدرتها التنافسية في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى اتباع الحكومة الماليزية سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، ووضع آليات أكثر كفاءة في تمويل الصادرات الوطنية، وتطوير البنية التحتية، وتحرير استقطاب الأيدي العاملة ذات المهارة المرتفعة، والتوجه نحو التعليم التقني (محمد أزروال، ٢٠١٨).

ومما لاشك فيه فإن دول مجلس التعاون الخليجي اتبعت عددًا من الاستراتيجيات منذ نهاية سبعينيات القرن المنصرم بغية تنويع قاعدتها الإنتاجية، والحد من الاختلالات الهيكلية؛ وذلك من خلال تقليل اعتماد اقتصاداتها على النفط، وتنمية القطاعات الاقتصادية غير التقليدية لمواجهة تداعيات الصدمات والأزمات الخارجية الناجمة عن التقلبات الحادة في أسعار النفط بالأسواق العالمية، ويعد FDI ركيزة أساسية للاستراتيجيات الوطنية للحد من الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التنويع في القاعدة الإنتاجية، حيث إن تلك الاستثمارات تشكل ضرورة ملحة لتلبية متطلبات التنمية، واستقطاب التكنولوجيا المتطورة، ونقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التحول، وتوفير التمويل اللازم، ومن ثم اتخذت GCC عددًا من الإجراءات التي تؤهل البنية الاستثمارية لديها لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية، ولعل أهمها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، والسماح لهم بحق التملك بنسبة ١٠٠% من المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى انفتاح جميع القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين الأجانب باستثناء بعض القطاعات الحيوية الموجودة ضمن القائمة السلبية، وإن كان بعضٌ من هذه القطاعات في تراجع من سنة لأخرى.

جدول رقم (١)

السياسات والحوافز المتبعه لجذب FDI بدول مجلس التعاون الخليجي العربية

مملكة البحرين	- تخفيض إجراءات امتلاك وتأجير الأراضي والعقارات. - تأسيس منظومة الشباك الواحد. - زيادة ملكية الأجانب من ٤٩% إلى ١٠٠% من إجمالي الأعمال التجارية في قطاعات محددة.
دولة الكويت	- السماح لغير الكويتيين بامتلاك نسبة ١٠٠% من الشركات الكويتية. - تخفيض ضرائب الشركات من ٥٥% إلى ٢٥%. - تأسيس مكتب لمعالجة التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية.
سلطنة عمان	- إتاحة الفرصة للأجانب بامتلاك ١٠٠% في أكثر القطاعات. - تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل بين الشركات العمانية والأجنبية؛ وذلك بزيادة النسبة الوحيدة للشركات العمانية من ٧.٥% إلى ١٢%، وتخفيض النسبة المقررة للشركات الأجنبية من (٥- ٥٠%) إلى (٥- ٣٠%). - تطوير تعريف الشركات الأجنبية من المشروعات التي تمتلك ٤٩% إلى ٧٠%. - إتاحة الفرصة للمشروعات الخليجية بامتلاك وتأجير العقارات والأراضي. - إتاحة الملكية للأجانب بنسبة ١٠٠% في قطاعات الخدمات بما يتوافق مع مبادىء منظمة الجات.
قطر	- إتاحة الفرصة للأجانب بامتلاك نسبة ١٠٠% من المشروعات في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم والسياحة. - تخفيض الضرائب من ٣٥ إلى ٣٠%.
السعودية	- تخفيض إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر. - إتاحة الفرصة للأجانب بامتلاك ١٠٠% من المشروعات بما فيها قطاع الغاز وتوليد الطاقة، وتحلية المياه، والبتروكيماويات. - تخفيض الضريبة على الدخل من ٤٥ إلى ٣٠%. - إتاحة الفرصة لغير السعوديين بامتلاك العقارات لعملهم أو سكنهم فيما عدا المدينتين المقدستين.
الإمارات	- تحديد مناطق تجارية مجانية. - تخفيض القيود والإجراءات على المشروعات العقارية.

ويتضح من الجدول رقم (١) السياسات والإجراءات المتبعة من قبل مجلس التعاون الخليجي لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونجد أن دول المجلس اتبعت منهجية وفلسفة لم تختلف عما سبقها، حيث اعتمد صانعو القرار على الأدوات التقليدية عند الترويج وجذب FDI، والتي تمثل عبئًا على كاهل الدولة، وهي الحوافز والإعفاءات الضريبية وحق التملك التي تمنح دون جدوى للمشروعات الاستثمارية، وبالتالي لم تتجه بلدان مجلس التعاون إلى المزج بين الأدوات والوسائل التقليدية وغير التقليدية كالمزج بين الحوافز الضريبية وإعفاءات الإهلاك وائتمانات ضريبة الاستثمار وحوافز الإنتاج والتصدير.

شكل رقم (١٥)

تطور قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩

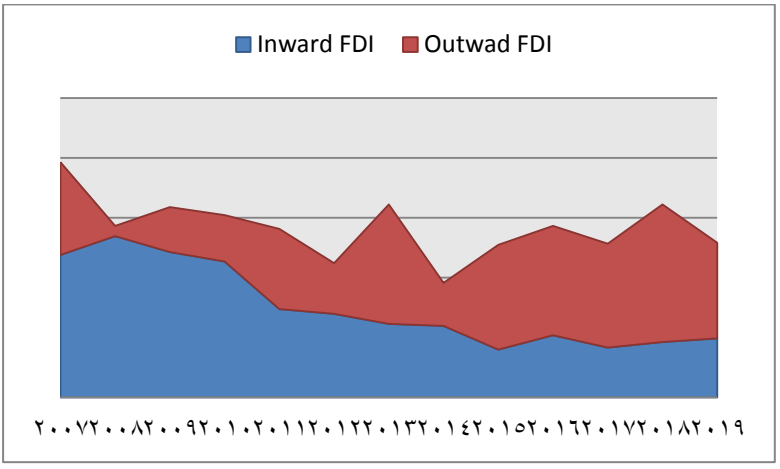

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى المرجع التالي:

United Nation: **World Investment Report** (New York: UN) (Various Version).

ويظهر لنا الشكل رقم (١٥) تطور قيم FDI الواردة والصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المجلس لا تزال متواضعة من الناحية المطلقة والنسبية، وبالتالي لم تتمكن تلك الدول من الاعتماد عليها في تطبيق استراتيجية التنويع، والمساهمة في الحد من الاختلالات الهيكلية، ونلاحظ أن أول قفزة حدثت في تدفق FDI الوارد إلى دول المجلس كانت خلال أعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩،

حيث ارتفعت قيمة هذه التدفقات من حوالي ٤٧٥٩٦ مليون دولار أمريكي إلى ٤٨٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٩، ورغم أن هذه التدفقات حققت تراجعًا منذ وقوع الأزمة المالية العالمية وما تلاها من أزمات تتعلق بأزمة الديون السيادية الأوروبية، وانتشار وباء كوفيد ١٩، إلا أن استثمارات دول مجلس التعاون خارج المنطقة بدأت تفوق الاستثمارات الواردة منذ عام ٢٠١٣.

وبناءً على ما سبق اختلفت كثيرًا التدفقات الواردة عن مثيلاتها من التدفقات الصادرة، حيث إنها تتفوق إجمالًا من الناحية الكمية والهيكلية، فقد شهدت تدفقات FDI الصادرة ارتفاعًا خلال الخمس سنوات الماضية، حيث بلغت حوالى ٣١٠١٠ ملايين دولار أمريكي عام ٢٠٠٧، ثم تراجعت إلى ١٦٩١٩ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٢، ولكنها عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ إلى ٤٥٩٨٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٨.

شكل رقم (١٦)

حصص دول مجلس التعاون الخليجي العربية من تدفقات FDI الواردة

خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩

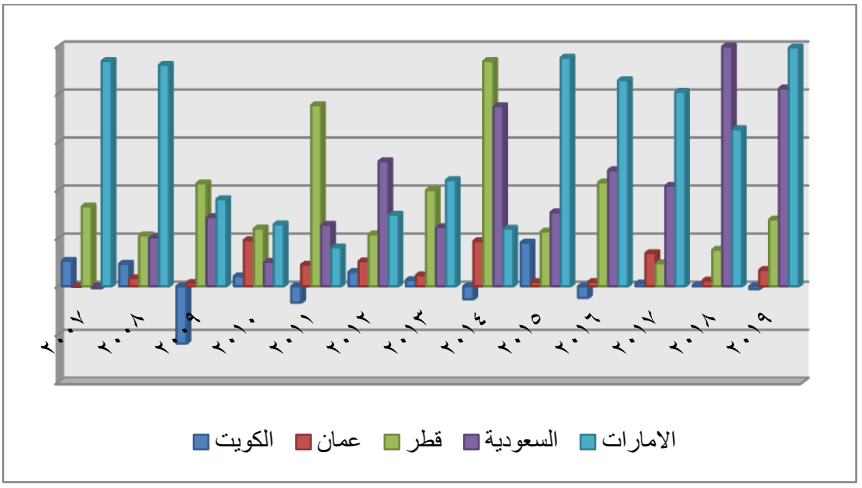

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

ويتضح من الشكل رقم (١٦) أن المملكة العربية السعودية تستحوذ على الجزء الأكبر من تدفقات FDI الواردة إلى منطقة الخليج العربي بنسبة ٤٤% خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩، تليها في

المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣٧.٩%، الأمر الذي يعكس أن هناك فجوة كبيرة بين البلدين وبقية دول المجلس، ويرجع ذلك إلى تطور البنية الاستثمارية، وتقديم المزيد من التسهيلات المرغوبة لدى المستثمرين الأجانب.

شكل رقم (١٧)
حصص دول مجلس التعاون الخليجي العربية من تدفقات FDI الصادرة
خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩

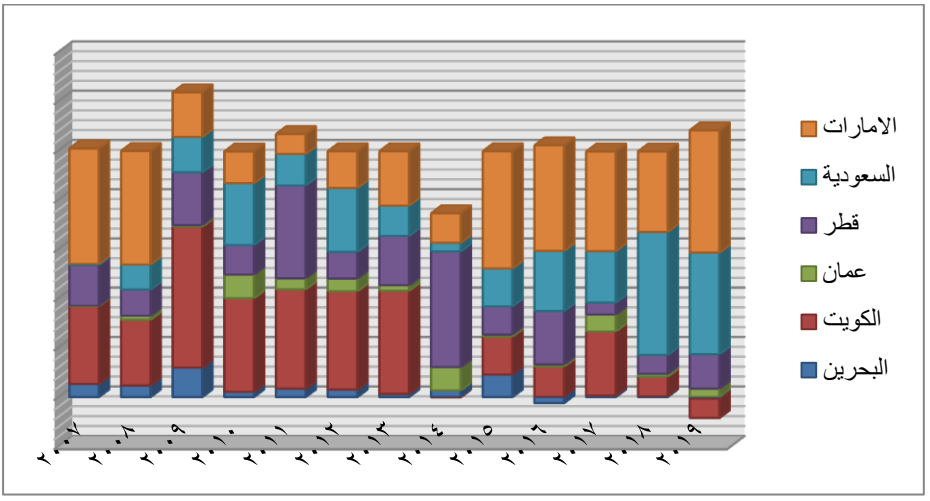

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

أما بالنسبة لحصص GCC من تدفقات FDI الصادرة، فيتضح من الشكل رقم (١٧) مدى الخلل بين هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة بين الدول الأعضاء، وتكالب غالبية الدول على الاستثمار خارج المنطقة، حيث تصدرت دولة الإمارات قائمة الاستثمارات الصادرة بنسبة ٣٠.٣% من مجموع الاستثمارات الصادرة خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩، تليها دولة الكويت التي استحوذت على أدنى قيمة من تدفقات FDI الواردة بحوالي ٢٢.٢%، ثم المملكة العربية السعودية بحوالي ٢٢.٢%، وقطر وعمان بنسبة ١٨.١%، ٢.٥% على التوالي.

أما فيما يتعلق بنسبة GDP /FDI Inward and Outward، فنجد أن كلًّا منهما انخفضت أهميته النسبية لصافي FDI في دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي، حيث بلغت نسبة FDI الوارد حوالي ٥.١% عام ٢٠٠٧ مقابل ١.٢ عام ٢٠١٩، بينما بلغت نسبة FDI الصادر/GDP حوالي ٣.٣% عام ٢٠٠٧، ثم تراجعت إلى ١.٩% عام ٢٠١٩، إلا أن الأهمية النسبية للتدفقات الواردة تتفوق عن الصادرة، حيث بلغت نسبة الأولى كمتوسط حوالي ٢.٤% خلال الفترة محل الدراسة، بينما بلغت الأخيرة ١.٩%، ويرجع الارتفاع في الأهمية النسبية للتدفقات الواردة إلى الطفرة التي حدثت في أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى اتخاذ بعض حكومات دول GCC عددًا من الإجراءات الإصلاحية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن أهم تلك الإجراءات إتاحة الفرصة أمام المستثمرين الأجانب للتملك وتأجير الأراضي والعقارات.

شكل رقم (١٨)

تطور نصيب FDI الوارد والصادر من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩

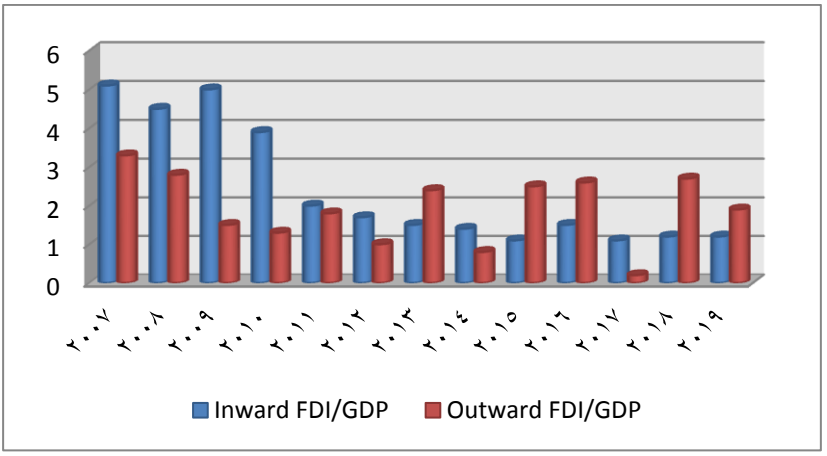

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بوفرة مالية نتيجة لزيادة الاكتشافات النفطية، إلا أن معدلات نموها في كافة القطاعات الاقتصادية خصوصًا FDI غير مستقرة، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه الاقتصادات على مورد أحادي يستحوذ على الجزء الأكبر من مكونات GDP كمصدر أولي للإيرادات الحكومية، وتتأكد تلك النتيجة من الشكل رقم (١٩) العلاقة بين معدلات نمو FDI ومعدلات نمو أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث نجد أن التقلبات في معدلات نمو

FDI الوارد أقل من مثيلاتها في الصادر، إذ بلغ متوسط تقلبات معدلات نمو التدفقات الواردة حوالي -٥.٢% مقابل ٢٦.٨% للتدفقات الصادرة خارج المنطقة خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٩، أما بالنسبة لعلاقة التدفقات الواردة والصادرة بمعدلات نمو أسعار النفط، فنجد أن قيم معامل الارتباط بين FDI الوارد ومعدلات نمو الأسعار العالمية للنفط بلغت ٠.٤١% مما يدل على وجود علاقة موجبة متوسطة بين المتغيرين بمستوى ثقة ٩٩%، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بين تدفقات FDI الصادرة ومعدلات نمو الأسعار العالمية حوالي -٠.٢٠%، وهو ما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين المتغيرين بمستوى ثقة ٩٣%.

شكل رقم (19)

تطور معدلات نمو FDI الوارد والصادر وعلاقتها بأسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩

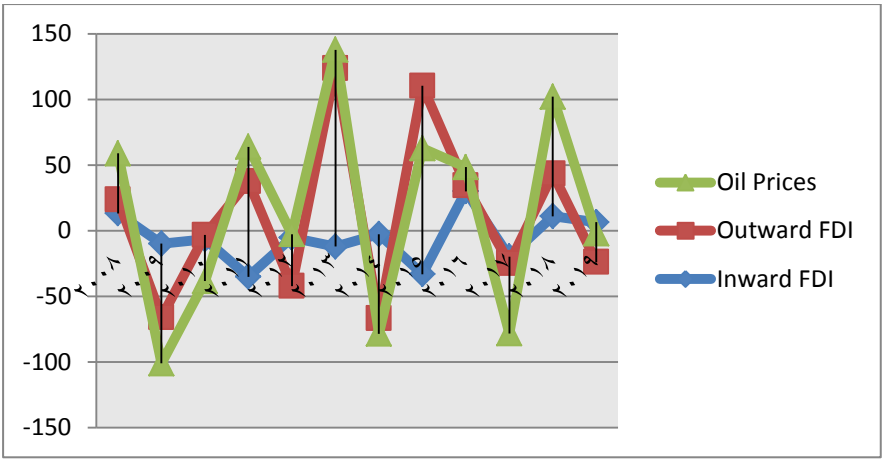

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى المرجع التالي:

United Nation: **World Investment Report** (New York: UN) (Various Version).

ويتضح من الشكل رقم (٢٠) توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة المتاح عنها بيانات ٢٠٠٢- ٢٠١٦، أن قطاعي المقاولات والخدمات المالية يستحوذان على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أما بالنسبة للقطاع الصناعي غير النفطي فيتبين أنه من أقل القطاعات التي استقبلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد باستثناء المملكة العربية

السعودية، وبالتالي تتمركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي في أنشطة اقتصادية غير مجدية اقتصاديًا نتيجة أنها لم تستطع تحقيق تقدم ملموس في تنويع الصادرات السلعية والقاعدة الإنتاجية داخل البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

شكل رقم (٢٠)

توزيع تدفقات FDI الواردة حسب القطاعات الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٦

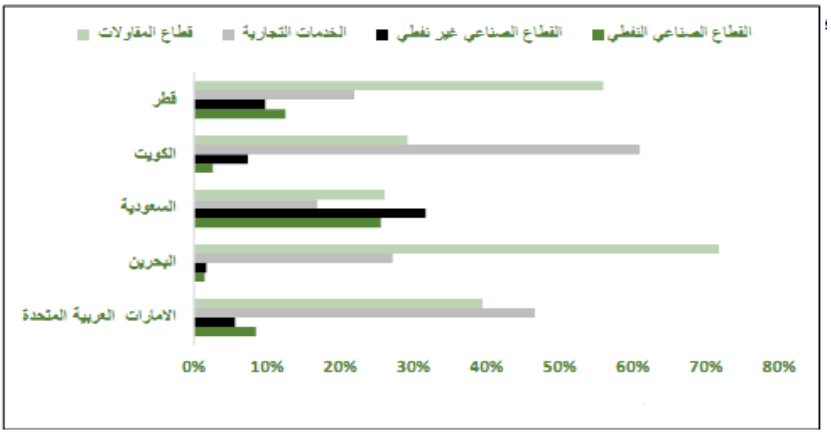

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية التنويع لدول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز التقليدية، وذلك حتى تتمكن من تنويع هياكلها الاقتصادية ومصادر دخلها القومي، والحد من الاعتماد على النفط كمحرك رئيسي للاقتصاد القومي، وقد بذلت حكومات تلك الدول جهودًا مضنية من أجل تحسين بيئة الأعمال، وتطوير الأنظمة والمشروعات المشتركة، إلا أن طبيعة الاستثمارات الواردة وارتباطها بأسعار النفط جعلت هذه التدفقات تتمركز في أنشطة غير مجدية اقتصاديًا مما يدل على عدم كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الخدمات الموجهة إلى السوق المحلية كقطاع الخدمات التجارية والمقاولات، والقطاعات كثيفة الاستخدام للموارد والعمالة الأجنبية.

رابعًا: تقييم استراتيجية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

مما لاشك فيه أن القطاع النفطي يمثل حجر الزاوية داخل اقتصادات GCC منذ بداية السبعينيات، ويرجع ذلك إلى مساهمته الكبيرة في GDP بنسبة تقارب ٧٠%، كما يمثل ما يقرب من ٨٠% من الصادرات من إجمالي الصادرات الخليجية.

جدول رقم (٢)

آليات تطبيق استراتيجية التنويع بدول مجلس التعاون الخليجي العربية

مملكة البحرين	– تطوير قطاع الخدمات المالية.
دولة الكويت	– تطوير البنية التحتية. – تطوير الموانىء البحرية. – تحسين إدارة المياه والنفايات.
سلطنة عمان	– إنشاء مناطق صناعية.
قطر	– تطوير القطاع التعليمي. – إنشاء مدن تعليمية. – تأسيس شراكة مع الجامعات الدولية. – تطوير الأبحاث العلمية. – إنشاء مناطق اقتصادية حرة. – تنمية المشروعات البتروكيماوية. – تطوير الشركات المساهمة العامة والخاصة.
السعودية	– إنشاء مدن اقتصادية ذات توجه اقتصادي. – إنشاء مراكز للخدمات اللوجستية والصناعات الزراعية. – إنشاء مناطق لوجستية لقطاع الصناعة.
الإمارات	– تعزيز دور قطاع تجارة التجزئة والسياحة. – استضافة المعارض والفعاليات. – تعزيز الاستثمار في قطاع البنية التحتية. – تعزيز الاستثمار في الخدمات اللوجستية. – إنشاء مناطق تجارة حرة تتسم بالمرونة والبيروقراطية.

بناءً عليه ينتج عما سبق ارتباط عملية التنمية الاقتصادية بمسار القطاع النفطي، وهو ما جعل اقتصادات دول مجلس التعاون عرضة للعديد من الصدمات نتيجة تقلبات أسعار النفط، وقد تباينت بشكل كبير مستويات التعامل مع الصدمات الاقتصادية نتيجة تبني دول الخليج العربي لسياسات اقتصادية متباينة وغير كفئة ساعدت على توسيع الفجوة بين الأنشطة الاقتصادية، وتفاقم مستويات الخلل في الهيكل الإنتاجي والصادرات السلعية، بالإضافة إلى ضعف القدرات الاقتصادية عند مواجهة الصدمات والحد من تداعياتها السلبية، ولذلك أدركت دول المجلس خطورة الوضع، وتنبهت إلى تحذيرات صندوق النقد الدولي بضرورة انتهاج نظام التنويع في اقتصاداتها لمعالجة الاختلالات، فعملت على تكثيف الجهود من أجل تطبيق استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي والحد من الاختلالات الهيكلية من أجل تجنب المشاكل الناتجة عن عدم الاستقرار في أسعار النفط، والتحول من النمو القائم على قطاع أحادي إلى نموذج اقتصادي يقوم على التنمية المتوازنة، وقد ارتكزت استراتيجية التنويع على ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- **المحور الأول:** تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المحور الثاني:** تنويع القاعدة الإنتاجية.
- **المحور الثالث:** تنويع القاعدة التصديرية، وتوسيع القدرة التنافسية للصادرات الوطنية.

وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بالتجانس بين هياكلها الاقتصادية، ومتوافقة على المحاور الثلاثة السابقة، إلا أن هناك اختلافًا في التطبيق والآليات المتبعة.

لذلك فمن الأهمية بمكان أن نقوم بتقييم محاور استراتيجية التنويع، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في إطار عملي لدراسة التوازن الاقتصادي من واقع المتغيرات الاقتصادية، وذلك بهدف تقييم مستويات الاختلالات الهيكلية في ضوء التطورات الاقتصادية التي شهدتها دول مجلس التعاون خلال العقدين الماضيين.

١) درجة التغير في تركيز الهيكل الاقتصادي وإحداث تنوع اقتصادي "ثيل"

اعتمد بعض الدراسات على منهجية Theil لقياس مدى إحداث تغييرات هيكلية في تركيبة الهياكل الاقتصادية والإنتاجية، حيث يتم تتبع الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي؛ وذلك لقياس مدى التغير في وتيرة التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية بين القطاعات، وقد اعتمدت الدراسة على أحد عشر قطاعًا ونشاطًا اقتصاديًّا داخل الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ووزنهم النسبي داخل مكونات GDP للعامين ٢٠٠٠، ٢٠١٦ ممثلين في نمو الزراعة والصيد، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، الكهرباء، الغاز، المياه، التجارة، الفنادق والمطاعم، النقل والتخزين، التمويل والتأمين، الخدمات العامة الأخرى (UNIDO, 2016)، وتم تطبيق المنهجية من خلال الصيغة التالية:

$$\mathbf{Theil_{ijT}} = \left[\frac{1}{N} \sum_{j=1}^{N} \frac{Sijt}{Sit} \; in \; \frac{Sijt}{Sit} \right] / \mathbf{inN}$$

حيث إن:

S_{ijt}: تشير I,T,N إلى الدولة والزمن على التوالي.	**S_{it}**: متوسط حصة القيمة المضافة لكل القطاعات في الدولة I في الزمن T.
N: عدد القطاعات الاقتصادية	

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من مشكلات تنموية ذات طابع هيكلي، إلا أنها حققت تقدمًا بطيئًا في وتيرة التحول الهيكلي نتيجة ضعف أداء القطاع الخاص، وانخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في تلك البلدان الخليجية بشقيها المالي والنقدي.

جدول رقم (٣)

نتائج حساب مؤشر ثيل لقياس درجة التغير في تركيبة هياكل الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وإجمالي الدول العربية للعامين ٢٠٠٠، ٢٠١٦

المؤشر/ الدولة	١٩٩٩ (%)	٢٠١٦ (%)
الإمارات	٩.٧٢٠١٦٨٥٢	١٢.١٥٣٤٢٣٢
البحرين	٨.١٨٥٨٩٧٠٦	٩.٦٦٤٦٣٩٩٣
السعودية	١٧.٦٩٢٨٩١٥	١٢.٧٢٦٠٩٨٤
عمان	٢٠.١٩٠٦٤٢٨	١٤.٢٣٤٩٧٣٩
قطر	٣٧.٨٦٧٩١٨٤	١٩.٢٦٦٥١٦١
الكويت	٤٦.٨٦٦٤٨١	٢٣.٦٦٢٧٢٣٧
إجمالي الدول العربية	٦.٩٦٠٢٧٤١٨	٨.٠٩٨٣٥١٦٥

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى نتائج تطبيق منهجية ثيل لقياس التغير الهيكلي، والبيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي– التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعامين ٢٠٠٠، ٢٠١٦.

٢) مؤشر تركز الصادرات

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى تركز الصادرات، وإلى أي مدى تعتمد الدولة المصدرة في تجارتها على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي الصادرات الوطنية، ومن ثم فإنه كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على زيادة التركز للصادرات السلعية نتيجة انخفاض عدد المنتجات المصدرة إلى العالم الخارجي من إجمالي الصادرات (Ibrahim and Walid, 2020)، ويمكن الحصول عليه من المعادلة التالية:

$$H_i = \sqrt{\sum \left(\frac{x_{ij}}{X_j} \right)^2}$$

حيث إن:

X_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i.	X_j: الصادرات الكلية للدولة j.

شكل رقم (٢١)

تطور مؤشر تركز الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي العربية مع مجموعات مختارة خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩

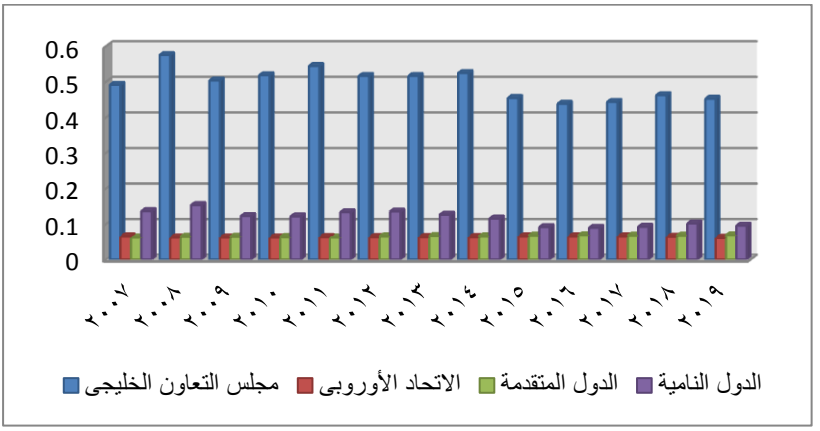

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات
https://Unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/

ويتضح من الشكل رقم (٢١) ارتفاع مؤشر تركز الصادرات بدول مجلس التعاون الخليجي العربية عن بقية المجموعة بمتوسط ٠.٤٩٥ خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٩، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة استحواذ الوقود المعدني على أكثر من ٧٠% من الصادرات السلعية، وكذلك استحوذت خمسة منتجات سلعية على أكثر من ٩٢% من إجمالي صادرات ٩٧ سلعة خلال الفترة، وهذا يدل على انخفاض درجة تنوع الصادرات السلعية بدول مجلس التعاون الخليجي العربية مقارنة بمؤشر التركز بالدول المتقدمة والنامية والاتحاد الأوروبي بمتوسط حوالي ٠.٠٦٥، ٠.١١٦، ٠.٠٦٣ على التوالي.

٣) مؤشر ميل الصادرات

يعد هذا المؤشر واحدًا من أهم المؤشرات التي توضح إلى أي مدى يرتبط الاقتصاد القومي في مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي، وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر- ١٠٠، وتدل قيمة (٠) على عدم وجود تجارة دولية إطلاقًا، وأن الإنتاج موجه للطلب المحلي والعكس (Mario D. Tello, 2009)، ويمكن الحصول على المؤشر من الصيغة التالية:

$$\frac{\sum X_{ij}}{\sum GDP_j} \times 100$$

حيث إن:

X_{ij}: إجمالى الصادرات لدولة j من المنتجات i. **X_j**: الناتج المحلى الإجمالي بسعر التكلفة

شكل رقم (22)

تطور مؤشر ميل الصادرات السلعية بدول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٨

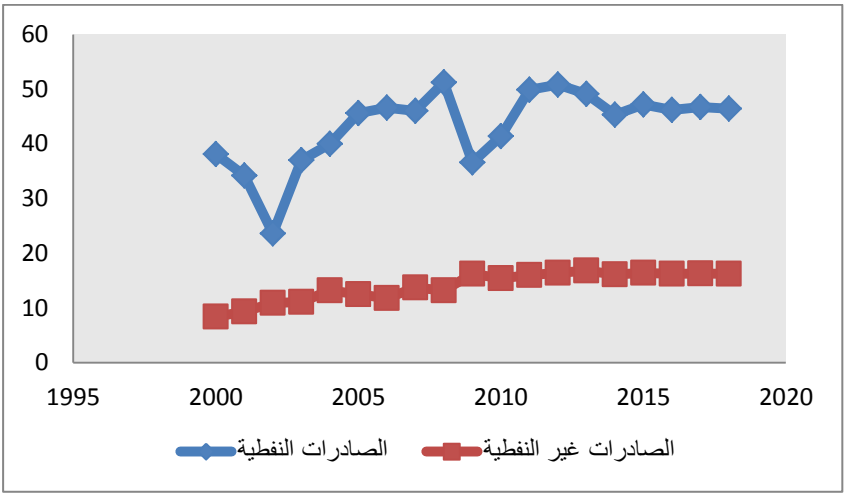

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات

https://Unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/

ويتضح لنا من الشكل رقم (٢٢) أن مؤشر ميل الصادرات النفطية بدول مجلس التعاون نما بنحو ٢.١% خلال الفترة المتاح عنها بيانات ٢٠٠٠- ٢٠١٨ مما ترتب عليه ارتفاع قيمة مؤشر ميل الصادرات من ٣٢.٦% عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٤٦.٤% عام ٢٠١٨، وهذا يعني أن ٤٦.٤% من منتجات الوقود المعدني تتجه إلى الأسواق العالمية، في حين أن الـ ٥٣.٦% المتبقية موجهة إلى السوق المحلي، وبالتالي فإن انخفاض أسعار منتجات الوقود المعدني في الأسواق العالمية سوف يؤثر سلبيًا على مجمل الأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون.

٤) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يهدف هذا المؤشر إلى قياس الميزة النسبية لسلعة ما، حيث تعد الدولة ذات ميزة تنافسية مرتفعة في حالة ارتفاع عدد السلع ذات الميزة التنافسية، والدول التي لديها تركز في الصادرات السلعية تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة، ومن ثم فإن العلاقة عكسية بين تركز الصادرات السلعية والميزة النسبية الظاهرة، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر RCA أكبر من الواحد الصحيح، ويمكن الحصول على المؤشر من الصيغة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij} / X_i}{x_{wj} / X_w}$$

حيث إن:

X_{ij}: الصادرات من السلعة (i) للدولة (j). **X_j**: الصادرات الكلية.

W: السوق المستهدفة.

ومما لاشك فيه فإن عدد السلع ذات الميزة التنافسية الظاهرة بدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٨ ارتفعت بشكل طفيف من ٥ سلع عام ٢٠٠٠ إلى ٦ سلع عام ٢٠١٥ (جمال قاسم، ٢٠١٧).

جدول رقم (٤)الميزة النسبية الظاهرة لبعض المنتجات السلعية بدول مجلس التعاون الخليجي العربية

السنوات	المنتجات الكيميائية	منتجات البوليمرات	الوقود المعدني	المنتجات غير النفطية
٢٠٠٥	٠.٥٦	١.١٣	٥.٧٥	٠.٢٠
٢٠٠٦	٠.٥٠	٠.٩٤	٥.٥٢	٠.٢٠
٢٠٠٧	٠.٥٨	١.٠٥	٥.٤١	٠.٢٢
٢٠٠٨	٠.٤٨	٠.٨٤	٥.٥٣	٠.٢١
٢٠٠٩	٠.٥٨	١.١٨	٤.٩٠	٠.٣٢
٢٠١٠	٠.٦٧	١.٢٩	٤.٧٦	٠.٢٧
٢٠١١	٠.٦٥	١.٢٢	٤.٢٨	٠.٢٤
٢٠١٢	٠.٦٨	١.٣٢	٤.٠٨	٠.٢٤
٢٠١٣	٠.٦٧	١.٣٠	٤.١٧	٠.٢٦
٢٠١٤	٠.٦٩	١.٣٥	٤.٤٦	٠.٢٦
٢٠١٥	٠.٦٨	١.٣٢	٤.٣١	٠.٢٦
٢٠١٦	٠.٦٨	١.٣٣	٤.٣٨	٠.٢٦
٢٠١٧	٠.٦٨	١.٣٢	٤.٣٤	٠.٢٦
٢٠١٨	٠.٦٨	١.٣٢	٤.٣٦	٠.٢٦

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات https://Unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/

ويتضح لنا من الجدول رقم (٤) الميزة النسبية الظاهرة لبعض المنتجات السلعية بدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٨، أن منتجات الوقود المعدني ومنتجات البوليمرات من المنتجات ذات الميزة النسبية الظاهرة، حيث بلغت قيمة مؤشر RAC لهذين المنتجين أكثر من واحد صحيح، وهو ما يدل على أهميتهما النسبية لدول الخليج العربي بالمقارنة بانخفاض هذا المؤشر للمنتجات غير النفطية إلى أقل من الواحد الصحيح، وكذلك المنتجات الكيميائية.

خامسًا: الاستنتاجات والتوصيات

تناولت الدراسة بالتحليل أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وتقييم الجهود الحكومية المبذولة للحد من الاختلالات الهيكلية، وتنويع الاقتصاد الكلي على صعيد الهيكل الإنتاجي، وأوضاع القطاع الخارجي، بالإضافة إلى تقييم أحد أهم الآليات المتبعة في تطبيق استراتيجية التنويع التي انتهجتها دول مجلس التعاون الخليجي لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وضمان استقرار اقتصادها الكلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها "أن اقتصادات دول مجلس التعاون لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية إثر هيمنة قطاع الوقود المعدني على مجريات النشاط الاقتصادي"، وهو ما ينجم عنه عدد من الاستنتاجات المهمة الفرعية التي من أبرزها ما يلي:

- اتباع دول مجلس التعاون الخليجي مسارًا مغايرًا عن بقية البلدان العربية والأسواق الناشئة فيما يتعلق بمواجهة التداعيات السلبية للصدمات الدولية والإقليمية، وتفاقم مفرداتها بسبب ارتفاع حدة الاختلالات الهيكلية، وتباطؤ معدلات التنويع في مكونات الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تبنيها برامج معاكسة للدورات الاقتصادية التي تعتمد على الفوائض المالية بالصناديق السيادية لمعالجة الآثار الناتجة عن تلك الصدمات والأزمات الدولية.
- انخفاض قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التعافي بسرعة عند تعرضها لتأثير الصدمات الدولية كما حدث في فترة التسعينيات التي كانت تتطلب فترة طويلة نسبيًّا لتجاوز الأزمة، ويرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة، وطبيعة الصدمات الاقتصادية التي تتكامل مفرداتها مع المتغيرات الأخرى ذات الصلة بالاقتصاد القومي.

- اتساع الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٤٠% من إجمالي العالم العربي ساعد على انخفاض الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، وعدم كفاءة برامج التنمية الزراعية، ويرجع ذلك إجمالًا إلى ضعف أداء القطاع الزراعي، وانخفاض مساهمته بشكل حاد في الناتج المحلي الإجمالي نتيجةً لندرة الموارد المائية، وشح الموارد السطحية، وتزايد معدلات النمو السكاني.
- بالرغم من انخفاض مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية تدريجيًّا في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تزايد نصيب بعض القطاعات الأخرى منذ عام ٢٠٠٧، إلا أن ذلك لا يعني ضعف العلاقة من الناحية المطلقة، بل ارتفاعها من الناحية النسبية نتيجة انخفاض كفاءة سياسات الحد من الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التوازنات الكلية على المستويات الداخلية والخارجية، ويرجع ذلك إلى ارتباط تلك السياسات بأسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير.
- انخفاض التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٤.٢% من إجمالي تجارتها السلعية مع العالم الخارجي نتيجة انخفاض مرونة الهياكل الاقتصادية، وانخفاض مستويات التنويع الاقتصادي، وارتفاع مستويات التجانس والتطابق بين الصادرات السلعية.
- تصنف دول مجلس التعاون الخليجي العربية ضمن الاقتصادات منخفضة التنويع السلعي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب جوهرية أهمها ما يلي:
  - ارتفاع تركز الصادرات السلعية نتيجة استحواذ الوقود المعدني على نسبة تفوق الـ ٧٠% من إجمالي صادرات بعض دول المجلس، وهي من النسب المرتفعة على المستوى العالمي.
  - انخفاض الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات غير النفطية.
  - ارتفاع ميل الصادرات نتيجة توجه السياسات الاقتصادية إلى الداخل.
  - تمركز الصادرات من الناحية الجغرافية.
- تزايد أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كإحدى الأدوات المهمة التي تعتمد عليها دول مجلس التعاون الخليجي لتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، إلا أن المستويات المحققة من هذه التدفقات غير كافية لإحداث تنويع في الأنشطة الإنتاجية

ومصادر الدخل، ولم تتناسب مع حجم الجهود المبذولة لمعالجة الاختلالات الهيكلية، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب لعل أهمها ما يلي:

- اتباع منهجية وفلسفة تقليدية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى GCC.
- ارتباط تدفقات FDI الواردة بأسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تمركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاعات غير مجدية اقتصاديًا.

وتدل النتائج السابقة على ضعف أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي العربية نتيجةً لانخفاض كفاءة استراتيجية التنويع الاقتصادي والحد من الاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات الانتقال من اقتصاد أحادي يعتمد على القطاع النفطي كمورد أساسي للدخل إلى اقتصاد متعدد الجوانب، ولكي تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي إنجاح سياسة التنويع ينبغي على صانعي السياسات الاقتصادية فيها التركيز على ما يلي:

- تضافر الجهود بين دول مجلس التعاون الخليجي لرفع كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة.
- توحيد آليات تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي والحد من الاختلالات الهيكلية.
- التنسيق بين دول المجلس حول المشروعات الاستثمارية المشتركة.
- تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع غير النفطي بشكل يعزز من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ويخلق قاعدة قوية لتنويع الصادرات السلعية.
- اتباع منهج مغاير للأساليب والأدوات التقليدية التي تستخدم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال مزج الأدوات التقليدية بالوسائل غير التقليدية؛ كمزج الحوافز الضريبية بإعفاءات الإهلاك، وائتمانات ضريبة الاستثمار، وحوافز الإنتاج والتصدير.
- تحفيز وتشجيع قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية لأهميتهما في تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.
- ضرورة إنشاء هيئات وطنية معنية بتطوير الصادرات الوطنية غير النفطية على أن تكون شخصية غير حكومية.
- ضرورة تبني استراتيجيات وطنية لتطوير الصادرات غير النفطية.
- تعزيز التجارة البينية، والحد من المعدلات المرتفعة لتطابق هيكل التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- ضرورة العمل الجاد للمحافظة على الموارد المائية، ومحاولة تنميتها.

فهرس المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

١. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "**الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية**"، سلطنة عمان، أعداد مختلفة.
٢. الأمم المتحدة (٢٠١٩)، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٨- ٢٠١٩"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، اللجنة التنفيذية بالمملكة الغربية. https://www.unescwa.org/sites/ .
٣. الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، **قطاع الكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٣**، https://www.gpca.org.ae/about-gpca/
٤. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠١٦)، "**أسعار النفط إلى أين؟**"، واشنطن، العدد ٧، ص ص ١- ٢٨.
٥. إقبال العتيبي، علاء الصادق، وليد الزيادي (٢٠١٣)، "**حساب وتقييم حركة المياه الافتراضية بين دول الخليج العربية**"، ورقة بحثية، مجلة الإمارات للبحوث الهندسية، العدد ١٨(٢)، ص ص ٢١- ٣٤.
٦. جمال الدين رزق (٢٠١١)، "**الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية**"، ورقة بحثية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص ٥- ٨.
٧. جمال قاسم حسن (٢٠١٧)، "**قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، صندوق النقد العربي، ص ص ١٤- ٢٠.
٨. جاسم مصطفى حسن (٢٠١٩)، "**الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وسبل معالجتها**"، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، ص ص ١٤٤- ١٦٠.
٩. صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، "**التقرير الاقتصادي الموحد**"، ص ص ٥- ٢٠.
١٠. عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠)، "**النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص ١٦.
١١. هبة عبد المنعم (٢٠١٢)، "**أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين**"، صندوق النقد العربي، ص ص ١٥- ١٧.
١٢. ماجدة عبد الله المنيف (٢٠٠٩)، "**صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**"، ملتقى الطاقة العربي، بيروت، ص ١٤.
١٣. محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم (٢٠١٨)، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية**"، ورقة بحثية، صندوق النقد العربي، ص ٤٣.
١٤. محمد أزروال (٢٠١٨)، "**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي: قطاع الصناعات التحويلية نموذجًا**"، مجلة معالم وآفاق اقتصادية، المجلد الثاني، ص ص ١١٧- ١٣٠.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. B. Hansen and G. Marzook (1964), **"Development & Economic Policy in the J. A. K (Egypt)",** North Holland Publishing Company, Makradom, P. 30.
2. Colin Clark. (1997), **"Conditions of Economic Progress"** 3rded, Macmillan& CO., London, PP. 19- 510.
3. Deimanta Blavasciunait, Lina Garsviene and Kristina Matuzeviciute. (2020), **"Trade Blanca Effects on Economic Growth: Evidence from European Union Countries",** Article, Institute of Regional Development, Lithnania, Vol.8, PP. 2- 15.
4. Godberg and Pavcnik. (2007), **"Distributional Effects of Globalization in Developing Countries",** Journal of Economic Literature, American Economic Association, Vol. XLV, No. 1, P. 10.
5. Ibtissam Ibrahim. (1999), **"Structure Adjustment in Egypt: The Case of Agriculture",** Doctor Thesis, University of Leed, PP. 29 – 34.
6. Ibrahim and Walid .(2020), **"The Effect of Export Diversification on the Economic Growth of West- Asian Arab Countries",** Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, Vol. 9, No. 2, PP. 429- 456.
7. International Monetary Fund. (2010), **"The IMF FSB Early Warning Exercises: Design and methodical Kit"**, September.
8. George Petrakos. (2008), **"Determinants of Economic Growth",** European Union, Department of Planning and Regional Development Belgium, PP. 3 – 12.
9. Mienael and Miguel. (1999), **"The IMF Approach to Economic Stabilization",** IMF Working Paper, International Monetary Fund, WP/99/104, PP. 20 – 34.
10. Mario D. Tello. (2009), **"Export Product Composition Index in Developing Countries: The Case of Peru (1993- 2004)",** the International Trade Journal, PP. 78- 106.

11. Micharl D. Bordo and Barry Eichengreen. (1993), **"A Retrospective on the Bretton Woods System: Lessons for International Monetary Reform",** University of Chicago Press, Vol. 0.226, PP. 5- 45.

12. Nabil Md. Dabour. (2000), **"The Role of Foreign Direct Investment in Development and Growth in OIC Member Countries",** Journal of Economic Cooperation, Vol. 21(3), PP. 27- 55.

13. Sudhir K. Thakur. (2012), **"Fundamental Economic Structure and Structural Change in Regional Economies, A Methodical Approach",** College of Business Administration, California State University, California, P. 12.

14. Sulaiman. (2014), **"The Structure Adjustment Programmer In Developing Economies: Pain or Gain? Evidence from Nigeria",** Public and Municipal Finance, Vol. 3, PP. 41 – 43.

15. Tim Callen et al (2020), **"The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region",** International Monetary Fund, Washington, 20/01, PP. 27- 30.

16. UNIDO. (2016), "Structural Change and the Ability to Sustain Growth", UNIDO-UNU-MERIT, Working paper, No. 2015-048. (http://www.unido.Org/sites/defaut/files/2016-01/wp-IS-0.pdf).

ملحق (1): تطور معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال الفترة 2007- 2018

المؤشرات/ السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	Average 2007-2018
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	931.738	1.184	957.762	1.141	1.440	1.578	1.620	1.642	1.388	1.360	1.462	1.650	**1.384**
معدل النمو الاقتصادي	14.3	26.9	0.02	5.57	9.2	5.21	3.47	3.56	4.0	2.48	0.26-	1.81	**5.7**
القيمة المضافة للقطاع النفطي (بالمليار دولار أمريكي)	559.0	579.3	351.6	473.0	966.0	763.5	739.9	688.7	372.0	316.4	380.5	510.2	**536.0**
معدل النمو السنوي للقطاع النفطي%	59.7	3.6	-39.3	34.5	48.4	9.2	-3.1	-6.7	-46.0	-14.9	20.2	34.1	**8.8**
مساهمة القطاع النفطي/ GDP	60	48.9	36.7	41.4	48.6	48.3	45.6	41.9	26.8	23.3	26.1	30.9	**39.8**
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (بالمليار دولار أمريكي)	372.0	605.0	606.0	668.0	748.6	815.3	878.8	953.8	1.061	1.044	1.079	1.139	**826.0**
معدل النمو السنوي للقطاع غير النفطي%	67.5	62.6	0.16-	10.2	11.2	10.2	7.8	8.1	6.5	2.8	3.4	5.6	**16.3**
مساهمة القطاع غير النفطي/ GDP	40	51.1	63.3	58.6	52.1	51.6	54.1	58.1	73.2	76.7	73.9	69.1	**60.1**
أسعار النفط العالمية	69.6	94.1	61.0	77.0	107.4	123.4	108.7	57.0	65.0	302.0	47.9	58.4	**47.9**
معدل نمو أسعار النفط العالمية %	74.6	35.2	35.1-	26.2	39.4	14.0	11.9-	47.5-	14.0	53.8-	58.6	21.9	**11.3**

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

ملحق (2): تطور معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وتكتلات مختارة خلال الفترة 2007- 2018

البلدان/ السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	Average 2007-2018
معدل نمو دول العالم	5.2	2.8	0.6-	5.2	4.0	3.2	3.4	3.5	3.4	3.1	3.6	2.9	3.3
معدل النمو الاقتصادي GCC	14.3	26.9	0.02	5.57	9.2	5.21	3.47	3.56	4.0	2.48	-0.26	1.81	5.7
الدول النامية والاقتصادات الناشئة	8.8	6.1	2.7	7.6	6.4	5.4	5.1	4.7	4.2	4.1	4.8	4.5	5.3
دول أفريقيا جنوب الصحراء	7.0	5.6	2.7	5.4	5.3	4.3	5.3	5.1	3.4	1.4	3.0	3.3	4.3

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى قاعدة بيانات https://Unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/

ملحق (3): المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 2007- 2018

المؤشرات/ السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	Average 2007-2018
النفط والغاز الطبيعي	48.9	36.7	41.4	48.7	45.0	46.8	41.9	26.8	23.3	26.1	30.9	37.8
الوساطة المالية والأنشطة الاقتصادية	12.0	14.6	12.6	10.6	11.6	11.1	12.8	16.1	17.3	16.7	15.3	13.7
الإدارة العامة والدفاع	8.3	11.5	11.2	10.0	10.6	10.3	9.9	13.5	14.1	13.5	13.1	11.4
الصناعات التحويلية	8.7	9.7	9.8	9.2	9.5	9.3	9.5	10.8	10.9	11.0	10.9	9.9
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	8.5	10.3	9.7	8.3	9.0	8.6	9.3	11.4	11.6	10.9	9.8	9.7
التشييد والبناء	5.9	7.1	6.4	5.3	5.85	5.5	6.1	7.9	7.0	7.45	7.2	6.5
النقل والتخزين والاتصالات	5.3	6.9	6.1	5.3	5.7	5.5	5.8	7.1	6.4	6.75	6.5	6.1
الزراعة والأسماك	1.3	1.7	1.4	1.2	1.3	1.25	1.7	1.6	1.65	1.6	1.6	1.4
الكهرباء والغاز والمياه	1.1	1.6	1.5	1.4	1.4	1.4	-	-	1.7	1.7	0.6	1.1
أخرى	-	-	-	-	-	-	3.0	4.8	3.9	4.3	4.1	1.8

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.

ملحق (4): متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول مجلس التعاون
خلال الفترة 1990- 2018

(بالأسعار الثابتة)

البلدان/ السنوات	1990- 2000	2000- 2010	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	5.8	4.4	7.4	0.2	3.9	4.4	5.2	4.6	3.4	3.0	0.5	2.4
البحرين	4.5	5.9	6.3	3.1	1.9	3.4	5.4	4.5	3.2	3.2	3.2	1.8
السعودية	3.1	3.4	4.2	0.1	8.5	6.8	3.8	3.6	3.5	1.7	0.9-	2.7
عمان	4.9	4.6	12.8	3.5	5.4	5.0	5.1	2.9	4.1	1.8	0.3-	2.4
قطر	6.7	13.4	26.1	8.6	13.0	6.2	6.8	4.1	4.2	2.2	2.1	1.4
الكويت	2.8-	4.9	5.1	4.8-	6.3	7.9	0.8	0.0	0.9-	2.9	3.5-	1.3

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، أعداد مختلفة.